الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
الجامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم: علوم اقتصادية

سعر الصرف كأداة للتوجيه الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1989-2022)

مذكرة مكملة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في علوم اقتصاد

تخصص: اقتصاد دولي

اسم الطالبة:
- سعداوي هنيدة

الاستاذ المشرف:
- بلارو علي

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم و اللقب	الجامعة	الصفة	الرتبة
ناديا سحاب	الجامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا	أ محاضر أ
علي بلارو	الجامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مشرفا	أ محاضر أ
د موش وسيلة	الجامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مناقشا	أ محاضرا أ

السنة الجامعية:2024/2023

الإهداء

إلى والدي العزيز،

سندي وملهمي في الحياة، الذي علمني معنى الإصرار والعمل الجاد، شكرًا لك على دعمك المستمر وتضحياتك التي لا تُحصى، فأنت نور دربي ومرشد خطواتي.

إلى والدتي الحبيبة،

نبع الحنان والعطاء الذي لا ينضب، بفضل دعائك وتوجيهاتك، تجاوزت كل العقبات. شكري لكِ لا يكفيه كلام ولا تعبر عنه الكلمات.

إلى إخوتي الأعزاء،

رفقاء دربي، شكراً لكم على دعمكم الدائم وحبكم الذي كان سندًا لي في كل لحظة. أدام الله محبتنا ووفاءنا.

إلى زوجي الغالي فاروق،

شريك حياتي وداعمي الأكبر، بفضل صبرك وحبك، تمكنت من تحقيق هذا الإنجاز. شكراً لك على كل ما قدمته لي من تشجيع ومساندة، فأنت الداعم الأكبر لي.

وإلى جميع زملاء الدفعة، وإلى كل من يعرفني من قريب أو بعيد، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سعداوي هنيدة

الشكر

قبل كل شيء، نحمد الله عز وجل الذي أنعم علينا بنعمة العلم، ووفقنا إلى بلوغ هذه الدرجة، ونقول: "اللهم لك الحمد حتى ترضى، ولك الحمد إذا رضيت، ولك الحمد بعد الرضا".

أود أن أتوجه بالشكر الجزيل لكل من قدم لي يد العون والدعم خلال مسيرتي الأكاديمية. وأخص بالذكر الأستاذة المشرفة الدكتورة "**بلارو علي**"، التي لم تبخل علي بتوجيهاتها السديدة وإرشاداتها القيمة، والتي كان لها الدور الأكبر في إنجاح هذا العمل. فشكري العميق لها على وقتها وجهدها وتفانيها في متابعتي.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لأعضاء **لجنة المناقشة** الموقرين على قبولهم الإشراف على هذه المناقشة، وعلى ملاحظاتهم القيمة التي من شأنها أن ترفع من جودة هذا البحث.

ملخص

هدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على موضوع سعر الصرف كأداة لتوجيه الاقتصاد في الجزائر، من خلال دراسة تحليلية للفترة (1989–2022). وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى مدى تأثير سعر الصرف على مؤشرات التوازن الداخلي (التضخم، النمو الاقتصادي، والبطالة) ومؤشرات التوازن الخارجي (ميزان المدفوعات) وتأثر هذا الأخير. كما تم دراسة مدى تطبيق مبادلات أسعار الصرف ومختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية، بالإضافة إلى الإجراءات للتحوط من مخاطر سعر الصرف وانعكاساتها السلبية على اقتصاد الجزائر ككل.

الكلمات المفتاحية: ميزان المدفوعات، التضخم، النمو الاقتصادي، البطالة، سعر الصرف.

Abstract

The aim of this study is to highlight the role of the exchange rate as a tool for steering the economy in Algeria through an analytical study of the period 1989-2022. This study shows the impact of the exchange rate on internal balance indicators (inflation, economic growth, and unemployment) as well as external balance indicators (balance of payments) and how the latter is affected. The study also examines the application of exchange rate swaps and various macroeconomic indicators, in addition to measures to hedge against exchange rate risks and their negative repercussions on the Algerian economy as a whole."

Keywords: balance of payments, inflation, economic growth, unemployment, exchange rate.

1-قائمة المحتويات

الإهداء 2
الشكر 3
ملخص 4
قائمة المحتويات 5
قائمة الجداول 7
قائمة الأشكال 7
مقدمة ..... أ-ج
الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف والسياسات الاقتصادية
تمهيد الفصل الأول 6
المبحث الأول:مفاهيم الأساسية حول سعر الصرف 7
المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف 7
المطلب الثاني:أنواع سعر الصرف و العوامل المؤثرة فيه 9
المطلب الثالث: أنظمة سعر الصرف و النظريات المفسرة لها. 11
المبحث الثاني: المفاهيم الأساسية حول السياسة الاقتصادية 17
المطلب الأول: مفهوم السياسة الاقتصادية 17
المطلب الثاني: أنواع وأسس السياسة الاقتصادية 19
المطلب الثالث: علاقة سعر الصرف بالسياسات الاقتصادية 23
المبحث الثالث:الدراسات السابقة 26
المطلب الأول: دراسات باللغة العربية 26
المطلب الثاني: دراسات باللغة الأجنبية 28
المطلب الثالث:مقارنة بين الدراسات السابقة و الدراسة الحالية 29
خلاصة الفصل الأول: 30
الفصل الثاني: سعر الصرف كأداة لتوجيه الاقتصادي دراسة تحليلية من 1989 الى2022
تمهيد الفصل الثاني: 32
المبحث الأول :سعر الصرف في الجزائر 33
المطلب الأول: مراحل تطور نظام الصرف في الجزائر ..... **Erreur ! Signet non défini.**

المطلب الثاني: سياسة سعر الصرف في الجزائر 38
المبحث الثاني : أثر سعر الصرف على التوازن الاقتصادي خلال الفترة (1989-2022)..... 43
المطلب الأول : النمو الاقتصادي البطالة- التضخم خلال الفترة (1989-2022) 43
المطلب الثاني: ميزان المدفوعات في الجزائر من خلال الفترة 1989-2022..... 52

خلاصة الفصل الثاني:..... 56
الخاتمة 59
قائمة المراجع 62

2-قائمة الجداول

رقم	العنوان	ص
01	تطور تسعيرة الدينار الجزائري مقابل الفرنك الفرنسي (1964_1974)	35
02	تطور سعر الصرف الرسمي للدينار مقابل الدولار الأمريكي للفترة (1987 -1994)	37
03	تطوير سعر الصرف الرسمي للدينار مقابل الدولار الأمريكي للفترة(1994-2022).	37
04	تطور معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 1989-2022	42
05	تطور معدل التضخم خلال الفترة 1989-2022	44
06	تطور معدل البطالة خلال الفترة 1989-2022	47
07	تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 1989-2022	52
08	تطور الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1989-2022	54

3-قائمة الأشكال

رقم	العنوان	ص
01	سعر الصرف في نظام الصرف الثابت	13
02	يوضح سعر الصرف الثابت	14
03	يوضح سعر صرف في نظام الصرف المرن	15
04	المربع السحري لكالدور	19
05	مخطط توضيحي لسياسة الانعاش	20
06	سياسة التوقف ثم الذهاب	21

مقدمة

مقدمة

فرضت الاختلالات المهمة والملاحظة في أسعار الصرف اهتمامًا جديًا بموضوع تحديد مستوى مرجعي لتوازن سعر الصرف، ذلك أن فعالية هذا الأخير – سعر الصرف – كأداة من أدوات السياسة الاقتصادية ترتبط ارتباطًا كبيرًا بمعرفة مستواه التوازني. وفي ظل غياب هذه المرجعية، فإن مفاهيم الارتفاع أو الانخفاض لعملة ما بالنسبة إلى أخرى ليس لها أي معنى. الأمر الذي أدى بمعظم الدراسات في هذا المجال إلى البحث في المستوى المرجعي طويل الأجل للمتغيرات الأساسية التي تفسر مستوى سعر الصرف التوازني. وفي حال تحديد هذا المستوى التوازني، فإن تصحيح انحراف سعر الصرف عنه يعد من الأمور المتفق عليها بين الاقتصاديين المهتمين بقضايا الصرف الأجنبي، باعتباره أحد الشروط الأساسية لتحسين الأداء والاستقرار الاقتصاديين. فقد تبين أن انحراف سعر الصرف عن مستواه التوازني يمكن أن يؤدي إلى انخفاض في الكفاءة الاقتصادية وسوء تخصيص الموارد، وكذلك هروب رؤوس الأموال. وكنتيجة لذلك، فإن موضوع انحراف سعر الصرف قد حظي بعناية واهتمام في مناقشات صانعي السياسة الاقتصادية، باعتباره أحد العوامل الهامة لعدم التوازن الاقتصادي، والذي يستلزم تصحيحه استخدام كل من سياسات إدارة الطلب، بالإضافة إلى تعديلات سعر الصرف.

بناءً على ما سبق، فإن التقلبات الشديدة في معدلات سعر الصرف وعدم توافق القيمة الاسمية لسعر الصرف الرسمي مع مستواها التوازني ستؤدي إلى حدوث تكاليف كبيرة في مستوى الرفاه الاجتماعي. كما قد ينتج عن عدم تصحيح أسعار الصرف الكثير من الاختلالات على مستوى الاقتصاد الكلي، ويؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي. فقد يؤدي، مثلاً، الانخفاض في سعر الصرف عن مستواه التوازني إلى فائض في الميزان الجاري من خلال تشجيع الصادرات وارتفاع أسعار الواردات، مما يولد توسعات تضخمية، بينما يؤدي تقييم سعر الصرف بأعلى من مستوياته التوازنية إلى عجز الميزان التجاري.

ومقارنةً بالاهتمام البالغ للأدبيات التطبيقية وإجماعها على طبيعة تأثير صدمات انحراف سعر الصرف عن مستواه التوازني في النشاط الاقتصادي، حظيت دراسة سعر الصرف التوازني في الجزائر باهتمام قليل وأهملت إلى حد ما دورها في الاستقرار الاقتصادي طوال فترة تطبيق النظام الاشتراكي. حيث كان الدينار مقوَّمًا بأعلى من قيمته الحقيقية في بداية مراحل التنمية التي تميزت بنظام تسيير مخطط مركزي، وباختيار نظام سعر صرف ثابت مرفقًا بنظام رقابة كوسيلة لتطبيق سياسة سعر الصرف.

اعتمدت الجزائر سياسة تخفيض قيمة الدينار للوصول به إلى سعر أكثر توافقًا مع الجانب الاقتصادي، له قابلية تحويل تسمح بالمساهمة في تحقيق التوازن الخارجي. ليعرف سعر الصرف انحرافًا جديدًا عن مستواه التوازني بآثار جانبية على النمو الاقتصادي. ورغم المستويات القياسية التي عرفتها أسعار المحروقات في الألفية الجديدة، إلا أن التخفيض في قيمة الدينار تواصل، رغم تصريحات صندوق النقد الدولي التي تشير إلى اقتراب سعر الصرف من مستواه التوازني في الجزائر منذ سنة 2003

1. طرح الإشكالية:

من خلال هذا العرض يمكن صياغة إشكالية البحث كما يلي:

كيف ساهم سعر الصرف الدينار الجزائري في معالجة الاختلالات الاقتصادية الكلية؟

و لتوضيح هذا التساؤل أكثر، قمنا بطرح عدد من الأسئلة الفرعية وهي:

- ما هي أهم المتغيرات المؤثرة في سعر الصرف في الجزائر؟
- كيف تساهم المتغيرات المتحكمة في تحديد سعر الصرف في ظل أنظمة الصرف المختلفة فيالجزائر؟
- ما علاقة سعر الصرف في التوازن الاقتصادي في الجزائر؟

2. الفرضيات:

على ضوء ما تقدم ومن أجل تحقيق أهداف البحث يمكن الاعتماد على الفرضيات التي ستكون منطلقا للدراسة نوردها في ما يلي:

الفرضية العامة:

يساهم سعر صرف الدينار الجزائري في معالجة الاختلالات الاقتصادية الكلية من خلال تأثيره على المتغيرات الاقتصادية الأساسية مثل التضخم، ميزان المدفوعات والاستثمار، بالإضافة إلى تأثير أنظمة الصرف المختلفة على استقرار التوازن الاقتصادي

الفرضيات الجزئية:

- تؤثر المتغيرات الاقتصادية الرئيسية على سعر صرف الدينار الجزائري.
- يختلف تأثير أنظمة الصرف المختلفة على سعر الصرف واستقرار الاقتصاد.
- يرتبط سعر الصرف بالتوازن الاقتصادي في الجزائر بشكل مباشر.

أهداف الدراسة:

- دراسة تأثير سعر صرف الدينار الجزائري على المتغيرات الاقتصادية الأساسية مثل التضخم، ميزان المدفوعات، والاستثمار.
- تحليل دور أنظمة الصرف المختلفة في استقرار الاقتصاد الجزائري وتوازن السوق.
- اقتراح آليات وأدوات فعالة للحد من تأثير تقلبات سعر الصرف على الاقتصاد الجزائري.

أهمية الموضوع:

تنبع أهمية هذا البحث من الدور المحوري الذي يلعبه سعر صرف الدينار الجزائري في توجيه الاقتصاد المحلي. يعد سعر الصرف أداة حاسمة لمعالجة الاختلالات الاقتصادية الكلية، إذ يؤثر بشكل مباشر على المتغيرات الاقتصادية الرئيسية مثل التضخم وميزان المدفوعات والاستثمار. كما تكتسب الدراسة أهمية إضافية في سياق تقييم فعالية أنظمة الصرف المختلفة وتأثيرها على استقرار الاقتصاد الجزائري وربطه بالاقتصاد العالمي.

أسباب اختيار الموضوع

- الاهتمام والقناعة الشخصية بالموضوع .
- الرغبة الشخصية في دراسة هذا الموضوع و معالجته.
- محاولة إثراء البحوث العلمية المتخصصة في هذا المجال.
- الاهتمام المتزايد من قبل الدولة الجزائرية بموضوع سعر الصرف.

3. منهج وأدوات الدراسة

محاولة منا للإجابة على التساؤلات و بغية اختبار صحة الفرضيات فإننا سنعتمد في دراستنا هذه على كل من المنهج الوصفي التحليلي و المنهج التاريخي فيما يتعلق بالمفاهيم الأساسية و تحليل العلاقة بين سعر الصرف والميزان الاقتصادي وعلى الأسلوب التحليل لمعرفة سعر صرف و الميزان الاقتصادي.

4. حدود الدراسة :

الحدود الزمنية: تشمل الدراسة الفترة الممتدة من 1989 إلى 2022.

الحدود المكانية: الاقتصاد الجزائري

5. هيكل الدراسة

من أجل التعمق في الموضوع و حوصلته ارتأينا انتهاج الخطة التالية:

المقدمة : والتي تعتبر كمدخل وجيز للموضوع .

الفصل الأول :الذي يحمل عنوان "**الإطار النظري لسعر الصرف والسياسات الاقتصادية**" حيث قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث المبحث الأول والثاني بعنوان الاطار النظري والذي تناول مفاهيم حول سعر الصرف والسياسة الاقتصاد أما المبحث الثالث كان بعنوان الدراسات التطبيقية – الدراسات السابقة للموضوع حيث تم التطرق فيه للدراسات السابقة التي تتمحور دراستها حول موضوع بحثنا.

الفصل الثاني:الذي كان بعنوان " **تحليل دور سعر الصرف كأداة لتوجيه الاقتصاد خلال الفترة من 1989 إلى 2022**" حيث عالج حالة الجزائر وسياسة سعر الصرف خلال الفترة (1989-2022).وهذا في مبحثين خصص المبحث سعر الصرف في الجزائر، أما المبحث الثاني فقد أثر سعر الصرف على التوازن الاقتصادي خلال الفترة (1989-2022)

أما الخاتمة فقد تضمنت خلاصة للدراسة متبوعة ببعض النتائج والتوصيات وآفاق البحث .

الفصل الأول:

الإطار النظري لسعر الصرف والسياسات الاقتصادية

تمهيد الفصل الأول

يعتبر سعر الصرف أداة ربط بين اقتصاد مفتوح وباقي اقتصاديات العالم، فهو يمثل حلقة ربط بين أسعار البيع والتكلفة بين الشركاء التجاريين على المستوى الدولي. بواسطته تتم ترجمة الأسعار فيما بين الدول، وفي الوقت نفسه يلعب دورًا بارزًا في القدرة التنافسية للاقتصاد، وبالتالي في وضعية ميزان المدفوعات وفي معدلات التضخم والنمو الحقيقي.

إن أهمية هذا السعر لا تكمن فقط في أسواق السلع، بل تصل إلى أسواق رأس المال وعوامل الإنتاج، وما يرتبط بذلك من آثار ارتدادية أو انعكاسية على جل المتغيرات الاقتصادية. ولذلك، يمكن اعتباره من أهم الأسعار المستخدمة كأداة للسياسة الاقتصادية بشكل مرضٍ وفعال، مما يمكن من تحسين القدرة التنافسية للدولة، وما يترتب على ذلك من تحقيق نتائج توسعية في مجال الإنتاج والعمالة والنمو بشكل عام. وفي حال استخدام هذا السعر بشكل غير مناسب، فإنه يؤدي إلى ازدياد تدهور القدرة التنافسية للدولة، وما يرتبط بذلك من انعكاسات انكماشية على الاقتصاد في كامل جوانبه.

وعلى هذا الأساس، نتطرق إلى تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية حول سعر الصرف.

المبحث الثاني: المفاهيم الأساسية حول السياسة الاقتصادية.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

المبحث الأول:المفاهيم الأساسية حول سعر الصرف

يكتسي سعر الصرف أهمية كبيرة في اقتصاديات جميع الدول، فإن تبادل العملات بين الدول أدى إلى ظهور ما يسمى بسياسة سعر الصرف التي تعد أداة مهمة في تنظيم أسعارها وعلى استقرارها، وهذا ما يتطلب وجود أو نشوء سوق يطلق عليه سوق الصرف الذي يمثل مكان تحويل العملات كأداة لتبسيط هذه العمليات.

المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف

الفرع الأول: تعريف سعر الصرف

يعبر سعر الصرف عن عدد الوحدات النقدية التي تبدل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية (بين عملتين مختلفتين)، وهو بهذا يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، وهو يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية، فالسعر العالمي والسعر المحلي للسلعة مرتبطان من خلال سعر الصرف.[1]

فقد عرف بأنه سعر الوحدة من النقد الأجنبي مقدرا بوحدات من العملة الوطنية. كما يمكن التعبير عنه بأنه سعر وحدة من العملة المحلية معبرا عنه بعملة أجنبية. [2]

وواقع الأمر أنه لا يوجد اختلاف بين الأسلوبين السابقين عند التعبير عن سعر الصرف فانجلترا على سبيل المثال تتبع طريقتها التقليدية في تحديد سعر صرف عملتها على أساس الأخرى كنيويورك وباريس مثلا يتم إتباع الطريقة العكسية في تحديد سعر الصرف، ويعتبر الجنيه الإسترليني معبرا عنه بوحدات من العملة الأجنبية. أما في معظم المراكز المالية آخرون أن النقد الأجنبي بمثابة سلعة كغيرها من السلع يتم تبادلها مع الدول المصدرة لهذه العملات، ويعبر عن ثمنها بوحدات من العملة الوطنية.

سعر الصرف هو ما يدفع من وحدات النقد الوطني للحصول على وحدة أو عدد معين من وحدات النقد الأجنبي أو هو سعر العملة الوطنية مقوما بعملة أخرى.[3]

تعريف سعر الصرف لكل دولة من الدول عملتها الخاصة بها تتخذها أساساً لتعبر عن قيمة كل سلعة من السلع المحلية، تعد من قبل المقيمين فيه هي النقود التي يمكن بواسطتها شراء وبيع أي سلعة بما في ذلك العملات الأجنبية الأخرى، إذ يمكن النظر إلى سعر الصرف من زاويتين .[4]

---

[1] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 103

[2] بن الزاوي عبد الرزاق، **سعر الصرف الحقيقي التوازني**،دار اليازوري للنشر والتوزيع،ط1، الأردن،2018،ص06

[3] محمد رشدي ابراهيم مسعود، **توحيد العملات النقدية و أثره في اقتصاد الدول المتقدمة و النامية**، دار النشر الجامعات،ط1،القاهرة، 2010،ص111

[4] جميل محمد خالد، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، الأكاديميون للنشر و التوزيع، ط1،الأردن،2014،ص180

سعر الصرف هو القيمة التي تتخذ على اساسها العملة الوطنية سعرا لها في مقابل العملات الاجنبية حيث يمكن ببساطة اعتبار العملة كأي سلعة من السلع الأخرى التي تتخذ سعرا معينا لها مقيما بالعملات الأخرى وفقا لتفاعلات قوى العرض والطلب عليها.[1]

إن التحكم بسعر الصرف هو من احدى المهام الاساسية للبنك المركزي في الاقتصادات المعاصرة نظرا للدور الذي يلعبه سعر الصرف في التأثير على مختلف نواحي البنية الاقتصادية ، حيث تعكس اهمية هذا الدور مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الاساسية تستخدم لتقييم مدى نجاح وسلامة أي منظومة اقتصادية، وهذه المؤشرات أربعة هي: معدل النمو رصيد ميزان المدفوعات معدل التضخم معدل البطالة .[2]

مما سبق، يمكن القول أن سعر الصرف لعملة ما هو إلا عبارة عن سعر إحدى العملات بدلالة عملة أخرى، والذي يتم على أساسه المبادلة، بحيث يعبر عن الوحدات من العملة الأجنبية التي يمكن شراؤها بوحدة واحدة من العملة الوطنية.

الفرع الثاني:أهمية سعر الصرف

وتأتى أهمية سعر الصرف بشكل أساسي من أثره المباشر على أسعار السلع والخدمات المستوردة ما يعني بالضرورة تأثيره على معدل التضخم السائد في الاقتصاد لكون هذا الاخير يؤثر بدوره على الاسعار النهائية حيث إن معدل التضخم يمثل مقياسا لمدى ارتفاع مستوى الاسعار العام في الاقتصاد.[3]

تبرز أهمية سعر الصرف من خلال مساهمته في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية و التي تتمثل في التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي، إذ يتمثل التوازن الداخلي في استقرار الأسعار المحلية، إلى جانب تحقيق مستوى من النمو الاقتصادي، في حين يتمثل التوازن الخارجي في توازن ميزان المدفوعات والذي يظهر في مختلف المبادلات التجارية للدولة.[4]

ان دراسة سعر الصرف تهدف إلى البحث عن الوسائل والإجراءات التي من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق الاستقرار لسعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية[5] .

---

[1] سمير فخرى نعمة، **العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 86

[2] لحلو موسى بوخاري ، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي، مكتبة حسين العصرية للطبعة والنشر والتوزيع،ط1، بيروت، لبنان ، 2010، ص 63

[3] أحمد ابراهيم دهشان، **التنسيق بين السياستين المالية و النقدية و أثره على متغيري التضخم و سعر الصرف في مصر مقارنة**، كلية الحقوق،جامعة الزقازيق، مصر، 2020،ص68

[4] دوحة سلمى، **أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجها دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015،2014،ص12

[5] دوحة سلمى، **مرجع نفسه**،ص13

نستخلص أن السعر الصرف دور هام في النشاطات الاقتصادية الخارجية لأي دولة، سواء كان ذلك نشاطا تجاريا أو استثماريا، فهو أداة وصل بين البلد المحلي والعالم الخارجي في المجال الاقتصادي إضافة إلى أن سعر الصرف يستخدم كمؤشر يقيس تنافسية البلد .

المطلب الثاني:أنواع سعر الصرف و العوامل المؤثرة فيه

الفرع الأول: أنواع سعر الصرف

هناك عدة أنواع تتمثل في:[1]

أولا: سعر الصرف الاسمي الرسمي

هو مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر يتم تبادل العملات أو عمليات شراء وبيع العملات حسب أسعار هذه العملات بين بعضها البعض، ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما . ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعا لتغير الطلب والعرض وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد.

وسعر الصرف الاسمي الرسمي هو ذلك المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية .

ثانيا: سعر الصرف الاسمي الموازي :

وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية . وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر الصرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد.

ثالثا:سعر الصرف الحقيقي :

وهو يعبر عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية في مقابل وحدة واحدة من السلع المحلية .

فلو أخذنا الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر فيمكننا أن نكتب:[2]

$$TCR = TCN (Pus/Pdz)$$

حيث :

TCR : سعر الصرف الحقيقي.

TCN: سعر الصرف الإسمي .

Pus: مؤشر الأسعار في الولايات المتحدة الأمريكية

Pdz : مؤشر الأسعار في الجزائر .

فتحسن سعر الصرف الحقيقي هنا هو في فائدة الجزائر .

---

[1] محمد عبد الله شاهين، **أسعار صرف العملات العالمية و أثرها على النمو الاقتصادي**،دار حميثرا للنشر والتوزيع،ط1،الأردن،2018،ص16

[2] عبد المجيد قدي، **مرجع سابق**،ص104

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في سعر الصرف

تؤثر عدة عوامل في العرض والطلب على سعر الصرف ويمكن تقسيم هذه العوامل إلى عوامل فنية وعوامل أساسية :

أولا: العوامل الفنية

من العوامل الفنية التي تؤثر على سعر الصرف:[1]

- **ظروف السوق:** إن المعلومات التي تصل إلى السوق بشأن أسعار العملات والحالة الاقتصادية والإشاعات والتقارير والتصريحات الرسمية تؤثر على أسعار الصرف، وتجاوب سوق الصرف المعلومة معينة يختلف عن تجاوبه المعلومة أخرى، فالمعلومات السيئة تؤثر في السوق بشكل أسرع من المعلومات الجيدة.
- **خبرة المتعاملين وأوضاعهم:** إن أسعار صرف العملات الأجنبية تتأثر بالكميات المطلوبة والمعروضة من هذه العملات، وتعكس خبرة المتعاملين في سوق الصرف الأجنبي اتجاه حركة الأسعار، كما أن القدرة التفاوضية للمتعاملين والأساليب المستخدمة من قبلهم لتنفيذ عملياتهم تؤثر على اتجاه أسعار الصرف.
- **الكميات المتعامل بها ودرجة السيولة المطلوبة** : يتحدد سعر الصرف نتيجة لقوى السوق أي قوى العرض والطلب، وبالتالي فإن الكميات سواء كانت معروضة أو مطلوبة تؤثر على أسعار صرف العملات .
- **مدى الحاجة للعملة المطلوبة ومدى التنويع في العمليات:** كلما زادت الكميات المطلوبة من عملة معينة كلما ارتفعت قيمتها، وكلما كانت حاجة المتعاملين من عملة معينة أكبر فإن قيمتها تميل إلى الارتفاع حتى لو كانت الكميات المعروضة تساوي الكميات المطلوبة، ويعتمد ذلك على الأسلوب التفاوضي من الجهة العارضة للأسعار.
- **التغيرات في الأسواق المالية والأسواق الأخرى غير سوق العملات:** إن ارتفاع المردود الذي يجنيه المستثمرون في السوق النقدي من عملة معينة يؤدي إلى ارتفاع قيمتها، نتيجة زيادة الطلب عليها، كما أن ارتفاع أسعار الأسهم يؤدي إلى زيادة الأرباح الرأسمالية لهذه الأسهم وبالتالي زيادة الطلب على العملات لشراء هذه الأسهم ويؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة.

ثانيا: العوامل الأساسية:

ويمكن تقسيم العوامل الأساسية إلى قسمين وتشتمل العوامل التي تؤثر على العرض والطلب على العملات الأجنبية، وسياسات الدولة الاقتصادية وتتمثل في كل من السياسة النقدية والسياسة المالية وسياسة سعر الصرف ، وتتمثل العوامل المؤثرة في عرض وطلب العملات الأجنبية في[2]:

---

[1] أويابة صالح، **أثر التغير في سعر الصرف على التوازن الاقتصاد دراسة حالة الجزائري 1990-2009**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التجارة الدولية، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، 2010-2011،ص20-21

[2] موسى سعيد مطر و آخرون، **التمويل الدولي**، دار صفا للنشر و التوزيع، دار صفا للنشر و التوزيع، ط1، الأردن، 2008،ص48

- **الاستيراد والتصدير:** إن القيام بالاستيراد هو بمثابة طلب للعملة الأجنبية وعرض للعملة المحلية وبالتالي ستزيد قيمة العملة الأجنبية مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، ويحدث العكس عند قيام التاجر الأجنبي باستيراد سلعة معينة محلية فإنه يطلب العملة المحلية ويعرض عملته الأجنبية وبالتالي فإن قيمة العملة المحلية سوف يرتفع .
- **تصدير واستيراد الخدمات:** ما ينطبق على استيراد السلع وتصديرها ينطبق على استيراد الخدمات وتصديرها من حيث تأثيرها على أسعار الصرف، ومن الأمثلة على استيراد الخدمات قيام المواطنين المحليين بالعلاج في الخارج والإقامة في الفنادق الأجنبية، ويستلزم السفر والإقامة في دولة أجنبية الحصول على العملات الأجنبية للإنفاق على المستلزمات، فالسائح إلى الخارج يقوم بعرض عملته ويطلب العملة الأجنبية وبالتالي فإن قيمة العملة المحلية سوف تنخفض ، والعكس صحيح .
- **أرباح الاستثمارات:** عندما يحصل المستثمرون المحليون على عوائد استثماراتهم فإنهم يقومون بعرضها لشراء عملة محلية وبالتالي ستزيد قيمة العملة المحلية في الأسواق العالمية، ويؤدي قيام الاستثمارات الأجنبية في بلد ما إلى زيادة الطلب على عملة البلد من أجل الإنفاق الاستثماري بها، كذلك يؤدي بيع هذه الاستثمارات داخل هذا البلد إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية، وتتحول الأموال من دولة لأخرى وذلك لدفع قيمة الديون وأرباح السندات حسب الاتفاق بين الدائن في دولة والمدين في دولة أخرى.
- **الحوالات دون مقابل:** عندما يقوم المواطنون المحليون غير المقيمين بتحويل الأموال إلى عائلاتهم فإنهم يعرضون عملة أجنبية مقابل الحصول على عملة وطنية وبالتالي فإن قيمة العملة المحلية سوف ترتفع مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.
- **المساعدات الخارجية :** كثيرا ما تقدم إحدى الدول الغنية مساعدات مادية لبعض الدول النامية وفي هذه الحالة تحول عملة الدولة الأولى إلى الدولة الثانية، لكن غالبا ما تمنح هذه المساعدات في شكل اعتمادات في بنوك الدول المانحة لشراء ما تحتاجه هذه الدول من سوق الدولة المانحة، وفي هذه الحالة فإن عملة الدولة المالحة سوف تتحسن الارتفاع الطلب على منتجاتها وبالتالي على عملتها .

المطلب الثالث: أنظمة سعر الصرف و النظريات المفسرة لها.

الفرع الأول: أنظمة سعر الصرف

لقد عرف نظام الصرف عدة محطات في تطوره بدأت من قاعدة الذهب وانتهت اليوم إلي النظام العائم، ولقد كان نظام بريتون وودز يقوم على اساس الدولار الأمريكي المرتبط بدوره بالذهب، وذلك أن الولايات المتحدة كانت تقبل بتحويل الدولار لغير المقيمين بسعر ثابت أوقية 35 دولار، وكانت الدول تربط عملاته بسعر ثابت مع الدولار[1] .

[1] عبد المجيد قدي، **مرجع سابق**، ص 103

إلا أن الأمر سرعان ما تجاوزه بإعلان الرئيس الأمريكي نيكسون في أوت 1971 منع تحويل الدولار إلى ذهب، غير أن النظام في تلك الفترة لم يكن له أي دور في تنظيم الإصدار النقدي أو في تحقيق التوازن الداخلي الذي كان متروكا لاعتبارات السياسة الاقتصادية والنقدية الداخلية في كل دولة ، ولقد مثل هذا الإعلان في نظر الكثيرين انهيارا لنظام بريتون وودز، ومنذ ذلك الوقت عرف نظام الصرف نمطين أساسيين .

أولا: النمط الأول: أنظمة سعر الصرف الثابتة

وفي ظل هذه الأنظمة يتم تثبيت سعر العملة إلى[1]:

- **عملة واحدة:** تتميز بمواصفات معينة كالقوة والاستقرار، وفي هذا الإطار تعمل الاقتصاديات على تثبيت عملاتها إلى تلك العملة دون إحداث تغيير إلا في بعض الحالات كما هو حال الفرنك الإفريقي سابقا مع الفرنك الفرنسي، وكما هو الحال للدينار الأردني مع الدولار الأمريكي.
- **سلة عملات :** وعادة ما يتم اختيار العملات انطلاقا من عملات الشركاء التجاريين الأساسيين، أو من العملات المشكلة لوحدة حقوق السحب الخاص، أو الربط حاليا باليورو باعتباره امتدادا لسلة العملات المكونة للإيكو سابقا .
- **ضمن هوامش محددة:** سواء تعلق التثبيت بعملة واحدة أو سلة عملات هنا يتم تحديد مجال التقلب المسموح به.

1-تحديد سعر الصرف في نظام الصرف الثابت

طالما أن سعر التكافؤ الرسمي للعملة الوطنية يقابل سعر التوازن الذي ينشأ في نظام الصرف المرن، فإن المصرف المركزي لا يجد أية صعوبة في فرض تطبيق سعر الصرف المحدد، لكن المشاكل تبدأ عندما يبرز التنافر بين السعر الرسمي وسعر التوازن في السوق[2] .

نفرض أن دولتين هما الولايات المتحدة الأمريكية وعملتها الدولار$ والجزائر وعملتها الدينار (d) وأن السعر الرسمي كان 1$ = 6.000 ومع الأخذ بعين الاعتبار هامش تقلبات ± 2%فعلى سلطات دولة الجزائر أن تتدخل لتحافظ على قيمة الدينار بين 5.88 و 6.12 دينار ولنفرض ولظروف ما كعجز في الميزان التجاري، وأن زيادة معدل التضخم أديا إلى معدل توازن به :d 6.50=1$

يوضح الشكل أدناه أنه عند سعر d 6.12 =1$ حيث على السلطات النقدية أن تتدخل، فإن الطلب ينشأ ب 130 مليون دولار، في حين أن العرض ليس سوى 70مليون دولار .

---

[1] محمد عبد الله شاهين،**مرجع سابق**،ص19

[2] سيمون برنييه، **أصول الاقتصاد الكلي**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،ط1،بيروت، لبنان، 1989 ، ص 351 إلى 355

إذا رغبت بالاحتفاظ بسعر التكافؤ الرسمي مع 1$=6.00 d هامش تقلب ± 2%تكون السلطات النقدية لدولة الجزائر ملزمة بالتدخل في سوق الصرف. تستطيع أن تغرف 60 مليون دولار من احتياطات المصرف المركزي وتبيعها حتى تلبي الطلب وتمتص البعد بين العرض والطلب الممثلين بالقطعة المستقيمة(AB).

إذا كانت الاحتياطات من العملات الأجنبية غير كافية، تستطيع السلطات العامة أن تستدين من الأسواق المالية العالمية من صندوق النقد الدولي، ومن المصارف المركزية الأخرى، لكن السلطات العامة إذا لم تغير سياستها الاقتصادية ستتعرض في يوم أو آخر إلى التدني لأنه من غير الممكن الاستمرار بتوسل العيش بكل الوسائل والاحتفاظ على مدى مرحلة طويلة بسعر صرف غير واقعي[1] .

الشكل رقم01 : سعر الصرف في نظام الصرف الثابت

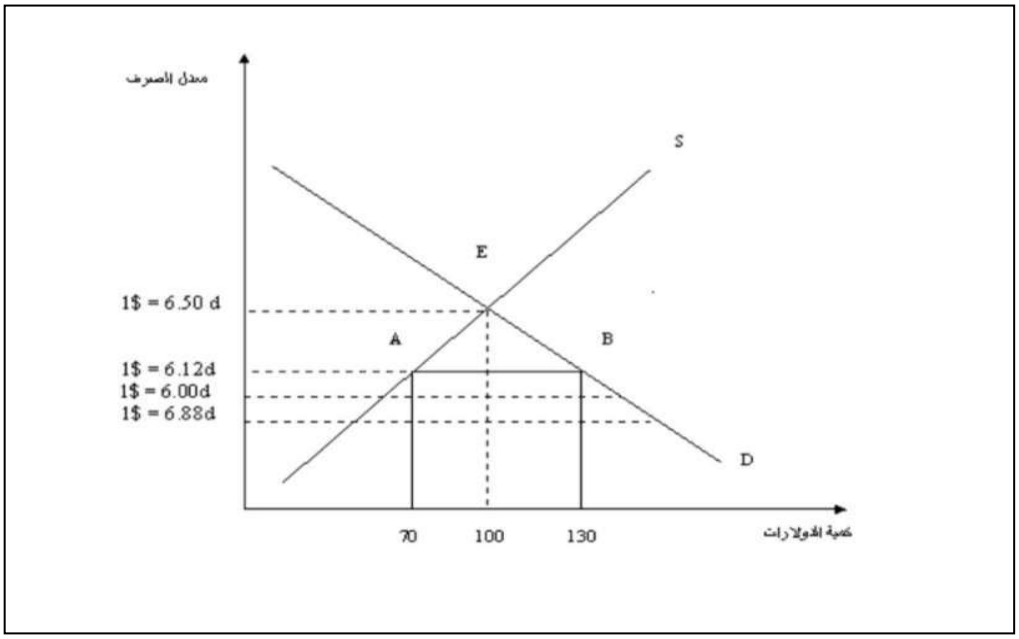

المصدر: محمد عبد الله شاهبن، **أسعار صرف العملات العالمية و أثرها على النمو الاقتصادي**،دار حميثرا للنشر والتوزيع،ط1،الأردن،2018،ص20

نأتي الآن إلى الحالة العكسية ترغب السلطات النقدية الاحتفاظ بسعر الصرف d 7.00 =1$ مع هامش للتقلبات ± 2% في حين أن سعر التوازن يرجع إلى 1$=6.50 dيظهر بوضوح أنه بسعر 1$=6.86 d يكون الفرق بين عرض الدولارات وطلبها هو 60 مليون دولار على السلطات النقدية أن تشتري هذه الـ 60مليون دولار حتى تسد الفراغ بين العرض والطلب الممثلين بالقطعة المستقيمة (AB).

[1] فليح حسن خلف،**الاقتصاد الكلي**،عالم الكتاب الحديث،ط1، الأردن،2007، ص437

الشكل رقم02:يوضح سعر الصرف الثابت

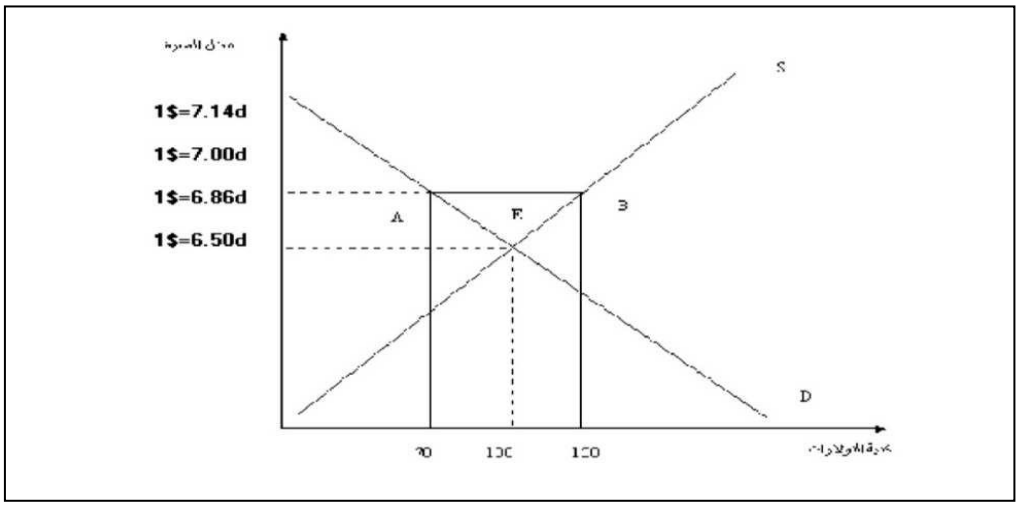

المصدر: محمد عبد الله شاهبن،**مرجع سابق**،ص21

ثانيا:النمط الثاني: الأنظمة المرنة لسعر الصرف

وتتميز هذه الأنظمة بمرونتها وقابليتها للتعديل .

- **التعويم المدار**: وضمن هذا المنظور تقوم السلطات بتعديل أسعار صرفها بتواتر على أساس مستوى الاحتياطي لديها من العملات الأجنبية وعلى أساس وضعية ميزان المدفوعات.
- **التعويم الحر** : وهو وضع يسمح بموجبه لقيمة العملة أن تتغير صعودا وهبوطا حسب قوى السوق (عرض و طلب) ويسمح التعويم للسياسات الاقتصادية الأخرى بالتحرر من قيود سعر الصرف. ومثل هذا الوضع يدفع بأسعار الصرف ذاتها أن تتكيف مع الأوضاع السائدة.[1]

1-تحديد سعر الصرف في نظام الصرف المرن

في هذا المضمون، أن تقلبات سعر الصرف تحصل فقط من تغيرات عرض وطلب العملات الأجنبية نظريا تصر الحكومات والمصارف المركزية على التدخل في السوق. هل يتم ذلك فعلا ؟ بالتأكيد لا هذه التدخلات تؤثر على العرض والطلب وعلى سعر الصرف[2] .

من خلال الشكل أدناه .

[1] أحمد فريد مصطفى،الاقتصاد النقدي و الدولي، مؤسسة شباب الجامعة،مصر، 2009،ص250

[2] سيمون برنييه، **أصول الاقتصاد الكلي**، مرجع سابق، ص 351 إلى 355

الشكل رقم03: يوضح سعر صرف في نظام الصرف المرن

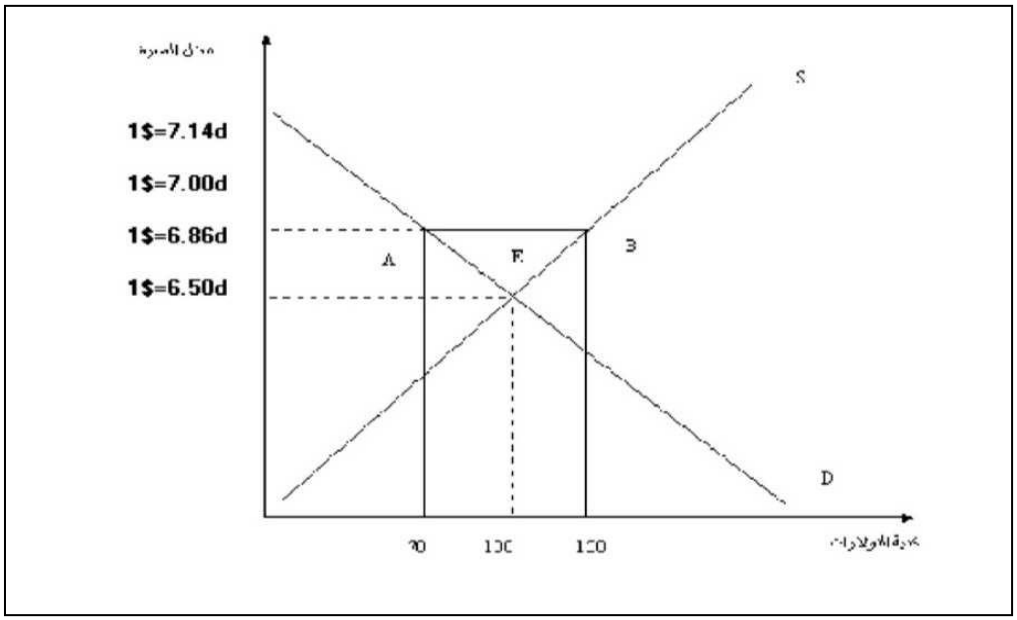

المصدر: محمد عبد الله شاهين،**مرجع سابق**،ص22

المنحنى S هو منحنى عرض الدولارات (عمل الأمريكيين) يدل بالنسبة لكل مستوى لسعر الصرف على الكمية المعروضة من قبل الأمريكيين للحصول على الدنانير[1] .

بسعر 1$= 7.50 d يعرض الأمريكيون 135 مليون دولار (النقطة B) إذا أصبح السعر 1$=6.5 d عندها لا يقبلون سوى بعرض 60 مليون دولار (النقطةC) .

فعندما ينتقل السعر من المعدل 1$=7.5 d إلى المعدل 1$=6.50 d يكون الأمريكيون يدفعون أكثر للحصول على الدينار عليهم أن يخصصوا 15.3846 سنتا لشراء دينار واحد (1/6.50) في حين أنهم كانوا سابقا يدفعون فقط 13.3333 سنتا مقابل كل دينار أي (1/7.50) وبما أن سعر الدينار يرتفع فإن الطلب ينخفض.

يصور المنحنى D طلب الدولارات عمل الجزائريين) فهو يبين لكل مستوى في الصرف كمية الدولارات المطلوبة من قبل الجزائريين.

بسعر 1$=7.50d إلى يرغب الجزائريون في الحصول على 55 مليون دولار (النقطة A) إذا أصبح السعر يرتفع طلب الجزائريين إلى 150 مليون دولار (النقطةD) .عندما يتحول السعر من1$=7.50 d إلى 1$=7.50d إلى يكون الجزائريون يدفعون أقل للحصول على الدولار، فهم ينفقون 6.50 دينار في شراء الدولار الواحد، في حين أنهم كانوا يدفعون سابقا ثمنا للدولار مبلغ 7.50 دينار وحيث أن سعر الدولار ينخفض، فإن الطلب عليه يزيد.

يحدد سعر الصرف المتوازن عند تقاطع منحنيا العرض والطلب عند النقطة حيث تكون 100 مليون دولار مبادلة بمعدلي 1$= 7.00d .

[1] محمد عبد الله شاهين،**مرجع سابق**،ص23

لنفرض أن السعر كان على أساس 1$= 7.50d على أساس هذا السعر يكون العرض الأمريكي هو 135 مليون دولار (النقطة (B) والطلب الجزائري هو 55 مليون دولار . إذن هناك فائض في العرض على الطلب بـ 80 مليون دولار ممثلة بالقطعة المستقيمة (AB) ، لا يمكن تخفيض هذا الفرق إلا عن طريق تخفيض سعر الدولار الذي سيتجه نحو 1$ = 7.00D .

على العكس من ذلك إذا تحدد سعر الصرف عند 1$= 6.50d. فيكون هناك فائض في الطلب على العرض ممثلة بالقطعة المستقيمة (CD) لا يمكن أن يمتص هذا الفرق إلا عن طريق رفع سعر الدولار الذي سيتجه نحو 1$ = 7.00 D.

الفرع الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف.

تحاول كثيرا من النظريات الاقتصادية تفسير اختلاف أسعار الصرف بين الدول و أهم هذه النظريات:[1]

اولا : نظرية تعادل القوة الشرائية

تعود اصل هذه النظرية الى الاقتصادي السويدي جوستاف كاسل حيث يرى كاسل ان القيمة الخارجية لسعر صرف عملة دولة ما يتحدد وفقا لقوتها الشرائية في السوق المحلية بالنسبة لقوتها الشرائية فى السوق الخارجية.

ثانيا: نظرية تعادل معدلات الفائدة

بدأ كينز باستكشاف العلاقة الموجودة بين سعر الصرف وسعر الفائدة حيث تسعى الى الكشف عن الترابط الموجود بين السوق النقدي الوطني وسوق الصرف من خلال المبدأ المتمثل في ان تغير معدلات الفائدة في بلدين لابد وان يؤثر في نسبة تغير سعر الصرف يعني الاختلاف بين معدلات الفائدة بين بلدين ينتج عنه اما تحسن او تدهور للعملة المحلية بالنسبة للعملة الاجنبية.

ثالثا: نظرية تحديد سعر الصرف القائمة على اساس التجارة او المرونة

تبني هذه النظرية على تدفق السلع والخدمات ووفقا لهذه النظرية فان سعر الصرف التوازني هو الذي يحقق المساواة في قيم كل من الصادرات والواردات للدولة.. فاذا كانت الدولة تعاني من عجز في الميزان التجاري بمعنى ان قيمة الواردات تفوق قيمة الصادرات فان سعر صرف الاجنبي الحقيقي سيرتفع وهو ما يؤدي لانخفاض قيمة العملة المحلية ,ونتيجة لذلك تزيد صادرات الدولة وتنخفض وارداتها ومنها يتحقق التوازن . وسرعة التعديل في الميزان التجاري تتوقف على مرونة طلب الصادرات ومرونة طلب الواردات بالنسبة لتغير سعر الصرف فاذا كانت الدولة قريبة من التوظف الكامل فان في هذه الحالة تخفيض عملتها سيكون مطلوبا وذلك لانتاج سلع التصدير وانتاج السلع البديلة لسلع واردات اكثر منه في حالة وجود بطالة او موارد معطلة.

[1] أنظر يوم 2024/06/15، ساعة 15.00 موقع الالكتروني https://www1.equiti.com/

رابعا : نظرية الارصدة

تقوم على اساس ان سعر الصرف يتحدد وفقا لميزان المدفوعات .اذا حقق ميزان المدفوعات عجزا مما يعني ان الرصيد سالب ويدل ذلك على زيادة الكمية المعروضة من العملة المحلية مما يؤدي الى انخفاض في قيمتها الخارجية ويحدث العكس عندما يحقق ميزان المدفوعات فائض[1].

خامسا: نظرية الانتاجية

يرى اصحاب هذه النظرية ان سعر الصرف يجب ان يسير في نفس اتجاه القوة الانتاجية للدولة . حيث ان كلما زادت انتاجية القطاعات المختلفة للاقتصاد الوطني تزداد حركات رؤوس الاموال الاجنبية الى الداخل عن طريق الاستثمار فيزداد الطلب على العملة المحلية وبالتالي فان ذلك يحسن سعر صرف العملة.

المبحث الثاني: مفاهيم الأساسية حول السياسة الاقتصادية

يُقصد منذ أن استعملها الإغريق بتدبير أمور الدولة، كما استخدمت بمعنى علم إدارة الدول، وعرفت أيضا أنها مبادئ وقواعد إدارة المجتمع. لذلك ومن أجل التحديد بها الدقيق للسياسة الاقتصادية لا بد من إدراج مجموعة من التعريفات، مضمونها وأدواتها.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الاقتصادية

الفرع الأول: تعريف السياسة الاقتصادية

لم يكن للسياسة الاقتصادية مفهوم موحد نظرا لاختلاف المدارس الاقتصادية حيث تعددت تعريفاتها واقتصرت في مجملها على المهمة التي تؤديها هذه السياسة، وسنعرض مختلف التعريفات فيما يلي:

يقصد بالسياسة الاقتصادية عامة كل ما يتعلق باتخاذ القرارات الخاصة بالاختيار بين الوسائل المختلفة التي يملكها المجتمع لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة والبحث عن أفضل الطرق الموصلة إلى تحقيق هذه الأهداف[2] .

السياسة الاقتصادية هي عبارة عن مجموعة الأدوات و الأهداف الاقتصادية والعلاقات المتبادلة بينهما، و الدولة هي المسؤولة عن إعداد وتنفيذ هذه السياسة. [3]

السياسة الاقتصادية هي مجموعة الإجراءات الحكومية التي تحدد معالم البيئة الاقتصادية التي تعمل في ظلها الوحدات الاقتصادية الأخرى[4] .

.يُقصد بالسياسة الاقتصادية عامةً كل ما يتعلق باتخاذ القرارات الخاصة بالاختيار بين الوسائل المختلفة التي يملكها المجتمع لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة، والبحث عن أفضل الطرق الموصلة إلى تحقيق هذه

---

[1] رواء زكي الطويل، **الاقتصاد السياسي**،دار زهران للنشر والتوزيع،ط1، الأردن، 2010،ص239

[2] أحمد زكي يدوي، **معجم المصطلحات الاقتصادية**، دار الكتاب المصري، مصر ، 1985، ص 83.

[3] رضا العدل، **التحليل الاقتصادي والجزئي**، مكتبة عين الشمس، مصر، 1996، ص 325

[4] نعمت الله نجيب وآخرون، **مقدمة في الاقتصاد**، الدار الجامعية، لبنان، 1990، ص 441

الأهداف، كما يُعرفها البعض بأنها مجموعة الإجراءات الحكومية التي تحدد معالم البيئة الاقتصادية التي تعمل في ظلها الوحدات الاقتصادية[1].

يتضح من التعاريف السابقة أن السياسة الاقتصادية تتمثل في قيام الدولة بخطوات وإجراءات ترمي إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، لهذا يجب على السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الدولة أن تكون قادرة على الوصول إلى أقصى كفاءة عند استخدام الموارد المتاحة لتحقيق أقصى الغايات، أو بمعنى آخر استخدام أقل حجم من الموارد لتحقيق أكبر قدر من الأهداف.

الفرع الثاني: أهداف السياسة الاقتصادية

للسياسة الاقتصادية أربعة أهداف، يمكن تلخيصها ضمن المربع السحري لكالدور وهي :[2]

أولا:تحقيق العمالة الكاملة أو التوظيف الكامل

بمعنى آخر تحقيق التشغيل الكامل أو الاستغلال الأمثل لجميع الموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع، حيث يتصدر هذا الهدف مقدمة الأهداف النهائية التي تعمل السياسة الاقتصادية على تحقيقها، وقد نصت على ذلك دساتير بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية، وتزداد أهمية هذا الهدف كون أن عدم الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية أو تعطل بعض الموارد عن العمل يترتب عليه خسارة لهذا الاقتصاد، ويجب الإشارة هنا إلى أن هناك معدلا طبيعيا للبطالة يمكن أن يتوافق مع حالة العمالة الكاملة وهو يتراوح ما بين 03% إلى 2 05%.

ثانيا:تحقيق استقرار الأسعار :

أي المحافظة على معدل تضخم منخفض، ذلك أن معدل تضخم مرتفع يعني تشغيلا أكثر وتخفيضا للبطالة، أما معدل تضخم منخفض فيكون على حساب معدل بطالة أعلى، وهذا ما يعني وجود مفاضلة أمام صانعي السياسة الاقتصادية بين تحقيق معدل تضخم منخفض وبطالة مرتفعة وبين معدل تضخم مرتفع وبطالة منخفضة. كما أن للتضخم أثارا قد تكون ايجابية لبعض فئات المجتمع وسلبية لبعض الفئات الأخرى من المجتمع نفسه، هذا ما يؤكد صعوبة تحديد معدل التضخم المرغوب فيه، مما يتطلب على السياسة الاقتصادية التدخل للحفاظ عليه حتى لا ينقلب بشكل مفاجئ وحاد من شأنه تهديد حالة الاستقرار الاقتصادي.

ثالثا:تحقيق مستوى مرض لمعدل النمو الاقتصادي :

من بين أهداف السياسة الاقتصادية تحقيق معدل نمو اقتصادي سريع في مختلف القطاعات الاقتصادية، ولهذا الهدف علاقة وطيدة بهدف تحقيق العمالة الكاملة، مما يتطلب على السياسة الاقتصادية العمل نحو التشجيع والمحافظة على مستوى عال من التوظيف والدخل.

---

[1] دراوسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر** ، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر ، 2005، ص 42

[2] عبد القادر متولي، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن، 2010، ص ص 195-196

رابعا: تحقيق التوازن الخارجي

أي تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وتحسين قيمة العملة، ويكون ذلك من خلال تشجيع الصادرات وتقليل الواردات باستخدام المعروض النقدي أو سعر الفائدة أو سياسات سعر الصرف والتي تعتبر كلها أدوات لفروع السياسة الاقتصادية.

الشكل قم04: المربع السحري لكالدور

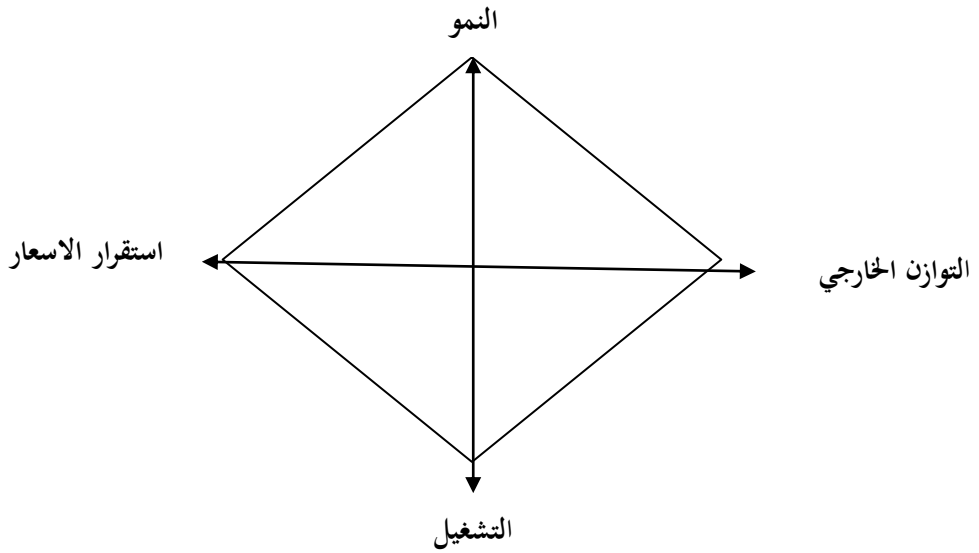

المصدر: عبد المجيد قدي مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية ، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثاني، الجزائر 2006 ، ص 34

المطلب الثاني: أنواع وأسس السياسة الاقتصادية

الفرع الأول: أنواع السياسة الاقتصادية

يمكننا التمييز بين عدة أنواع للسياسة الاقتصادية وذلك حسب الأجل، حيث هناك السياسة الاقتصادية الظرفية والسياسة الاقتصادية الهيكلية، وتهدف السياسة الظرفية إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية المالية قصيرة الأجل، بينما تهدف السياسات الهيكلية إلى تغيير هيكل وبنية الاقتصاد في الأجل الطويل، وعموماً يمكننا تلخيص أهم الفروقات بين هذين النوعين من السياسة الاقتصادية في الجدول التالي :

الجدول (1) :مقارنة بين السياسة الظرفية والسياسة الهيكلية السياسة

	السياسة الهيكلية	السياسة الظرفية
المدة	الأجل الطويل	الأجل القصير
الهدف	تكييف الهياكل	استرجاع التوازنات
الأثار	نوعية	كمية

المصدر:وليد عبد الحميد عايب ، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي**،مكتبة حسين العصرية، بيروت،2010،ص77

أولا: السياسة الاقتصادية الظرفية

تهدف هذه السياسة إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية في الأجل القصير، وهناك مجموعة من السياسات الظرفية التي تستخدمها السلطات لتحقيق هذا الهدف والتي نذكر منها :[1]

أ- سياسة الاستقرار: وهي سياسة تهدف إلى كبح النشاط الاقتصادي ومنه مستوى الأسعار والأجور باستعمال سياسات مالية ونقدية انكماشية، وترتكز سياسات الاستقرار على محاربة التضخم وتخفيضه، أما المفهوم الواسع فيعني مجموعة الإجراءات الهادفة إلى المحافظة على النظام الاقتصادي في وضعه الطبيعي) تقليص الضغوط الاجتماعية) .

ب-سياسة الإنعاش :وهي سياسة تهدف إلى إنعاش النشاط الاقتصادي عن طريق زيادة الإنتاج والشغل وعن طريق دعم الطلب الخاص للعائلات، وهي مستوحاة من الفكر الكينزي وتلجأ الدولة في بعض الأحيان إلى التمييز بين الإنعاش عن طريق الاستهلاك والإنعاش عن طريق الاستثمار و الشكل التالي يعطينا فكرة أكثر وضوحا:

الشكل رقم05: مخطط توضيحي لسياسة الانعاش

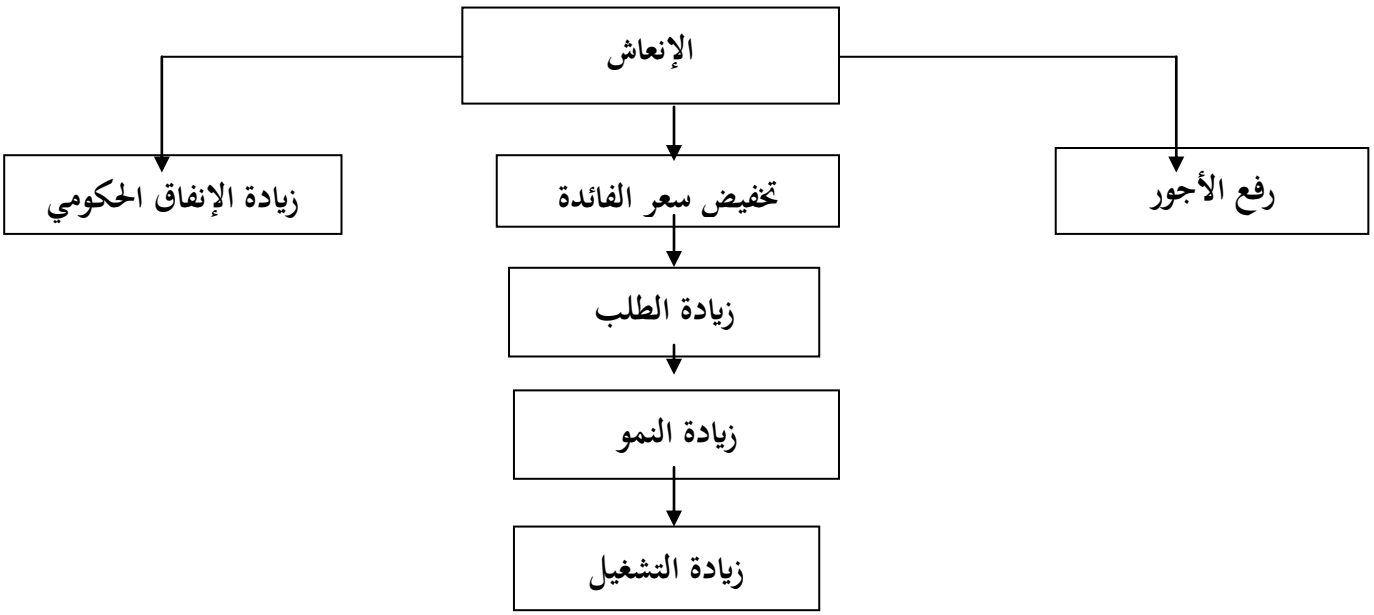

المصدر:عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة الى السوق و مدى تحقق أهداف السياسية الاقتصادية، اطروحة مقدمة لنيل دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004-2005،ص204

ج-سياسة الانكماش : وهي سياسة تهدف إلى التقليص من ارتفاع الأسعار عن طريق الوسائل التقليدية مثل الاقتطاعات الإجبارية وتجميد الأجور ومراقبة الكتلة النقدية وتؤدي هذه السياسة إلى تقليص النشاط الاقتصادي.

د-سياسة التوقف ثم الذهاب : تم اعتمادها في بريطانيا وتتميز بالتناول المتسلسل السياسة الإنعاش ثم الانكماش حسب آلية كلاسيكية وهذا ما يوضحه الشكل التالي :

[1] عبد الله بلوناس، **الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة الى السوق و مدى تحقق أهداف السياسية الاقتصادية**، اطروحة مقدمة لنيل دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004-2005،ص204

الشكل رقم06: سياسة التوقف ثم الذهاب

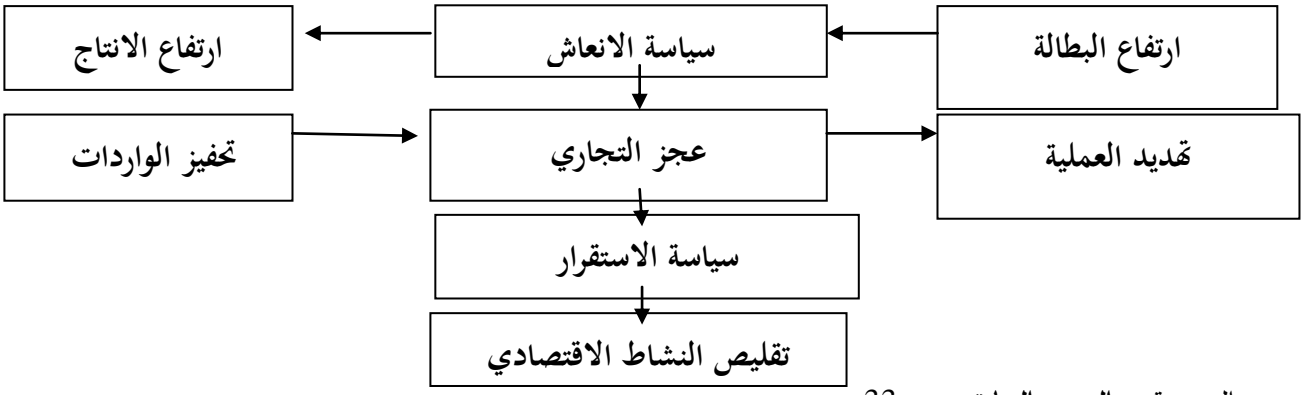

المصدر:عبد المجيد قدي **المرجع السابق**، ص 33

ثانيا: السياسة الاقتصادية الهيكلية

تهدف السياسة الاقتصادية الهيكلية إلى تكييف الاقتصاد الوطني مع تغيرات المحيط الدولي وتمس هذه السياسة كل القطاعات الاقتصادية، ويكون تدخل الدولة قبلياً من خلال تأطير آلية السوق الخوصصة سيادة قانون المنافسة، كما يمكن أن يكون تدخل الدولة في الأسواق بعدياً من خلال دعم البحوث والتنمية ودعم التكوين هذه عموماً أهم محاور السياسة الاقتصادية الهيكلية في الدول المتقدمة، أما الدول النامية والتي أغلبها أبرمت برامج إصلاح اقتصادي مع المؤسسات المالية والنقدية الدولية، فإن السياسة الاقتصادية انقسمت كما سبق وأن أشرنا إلى سياسات التثبيت وسياسات التصحيح الهيكلي، فمن الملاحظ أن هذه السياسات تعارض سياسات الإنعاش التي تقوم على أساس التدخل الواسع للدولة في النشاط الاقتصادي وزيادة الإنفاق الحكومي[1] .

الفرع الثاني:أسس السياسة الاقتصادية.

عند وضع السياسة الاقتصادية لأية دولة لابد أن يؤخذ بعين الاعتبار الأسس التي تقوم عليها هذه السياسة، والتي بدورها لا تستطيع أن تسير بالاقتصاد الوطني نحو تحقيق الأهداف المنشودة، وتتجلى أهم هذه الأسس فيما يلي :

أولا: الواقعية .

عند التخطيط لأي سياسة اقتصادية لابد من مراعاة الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي السائد في المجتمع فالمواءمة بين الأهداف المراد تحقيقها والإمكانيات المتاحة تعد أمراً ضروريا لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المخططة. فتحديد أهداف للسياسة الاقتصادية المخططة تفوق الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة والمحتملة يحول دون تحقيق هذه الهداف، وبالتالي يحول دون تنفيذ السياسة الاقتصادية، كما أن تحديد أهداف اقل من الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة والمحتملة يؤدي على قصور في عمل السياسة الاقتصادية المخططة، وبالتالي بقاء جزء من الموارد الاقتصادية معطلة مما ينعكس سلباً على الاقتصاد الوطني.[2]

---

[1] وليد عبد الحميد عايب ، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي**،مكتبة حسين العصرية، بيروت،2010،ص81

[2] منى عويس عبلة الأفندي، **التخطيط للتنمية الإجتماعية**، دار النهضة المصرية القاهرة، 1997، ص 65

كما أن تحديد أهداف غير واقعية يقترن بالضرورة اختيار وسائل غير واقعية لا يسمح الواقع باستخدامها مما يجعل عملية تنفيذ السياسة الاقتصادية المخططة غير ممكن .[1]

ثانيا:التساوي العددي بين أهدافها وأدواتها.

أي يجب أن يراعى كقاعدة عامة توفير عدد من أدوات السياسة الاقتصادية مساوي لعدد الأهداف التي تتضمنها، و كمثال على ذلك، إذا كان للسياسة الاقتصادية في دولة ما هدفان موازنة ميزان المدفوعات (D) وتحقيق مستوى معين مرتفع من التشغيل(L) ، فإن المعادلات الهيكلية المكونة للنموذج يجب ان تشتمل على وسيلتين، ولتكن مثلاً معدل التبادل ومستوى الإنفاق العام. فإذا توفر هذا الشرط استطعنا التوصل إلى تحديد مستوى الإنفاق العام ومعدل التبادل اللازمين لموازنة ميزان المدفوعات في ظل مستوى معين مرتفع من التشغيل.

أما على المستوى التطبيقي الواقعي، يمكن أن نجد مثال عن الوضع الذي طرح للمناقشة في هولندا عام 1950. فقد ظل ميزان المدفوعات الهولندي يعاني عجزاً لعدة سنوات. وكان الاعتقاد السائد أنه من الممكن حل هذه المشكلة خلال العامين التاليين اللذين كان من المتوقع أن تحصل فيهما هولندا على معونة خارجية. وكان السؤال هو ما إذا كان من الممكن إغلاق فجوة ميزان المدفوعات في مدة العامين مع المحافظة على مستوى الإنفاق الوطني الحقيقي، ومعدل الأجور الحقيقية، ومستوى التشغيل، وذلك باستخدام الأسلوب الضريبي، وسياسة الأجور والأسعار، ورفع إنتاجية العمل وعلى أساس ذلك فإن الأهداف الأربعة المذكورة كان يقابلها أربع أدوات، وهي معدل الضريبة غير المباشرة، ومعدل الأجر النقدي، وهامش الربح، وإنتاجية العمل. وهذه حالة يتوفر لها شرط التساوي العددي بين الأهداف والأدوات[2].

ثالثا: وضع الأهداف حسب أولويتها .

من الطبيعي أن يكون لكل سياسة اقتصادية في أي دولة كانت أهداف رئيسية وأهداف فرعية وحتى الأهداف الرئيسية لكل منها أولوية في التنفيذ بناء على المعطيات الاقتصادية الموجودة أو التي قد تحدث خلال فترة تنفيذ السياسة. فالأهداف الرئيسية لأية سياسة اقتصادية قد تكون أهدافاً شاملة مثل تحقيق معدل مرتفع من النمو الاقتصادي وتحقيق التوازن الداخلي والتوازن الخارجي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، أما الفرعية فهي الأهداف التي يمكن أن تعمل كوسائل لتحقيق واحدة أو أكثر من الأهداف الرئيسية، وبناء عليه يتحدد أيضاً هيكل السياسة الاقتصادية. [3]

---

[1] عبد الله عقيل جاسم، **المدخل الى التخطيط الاقتصادي**،الجامعة المفتوحة،طرابلس،1997،ص34

[2] محمد كريم قروف، **أثر السياسات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة 1999-2014**، أطروحة مقدمة لنشل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2014-2015،ص06

[3] عبد الحميد عبد المطلب، **السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي**، مكتبة زهراء الشرق القاهرة، 1997، ص 227

رابعا:الشمولية

يتطلب تصميم السياسة الاقتصادية على المستوى الوطني ان تشمل جميع القطاعات الاقتصادية (الزراعة، الصناعة البناء، الخدمات.... إلخ) وجميع المتغيرات الاقتصادية (الإنتاج الاستهلاك، والادخار والاستثمار، والأجور، ... إلخ) لأن الاقتصاد الوطني وحدة مترابطة ومتكاملة لا يمكن تخطيط جزء منه وإهمال الأجزاء الأخرى. وكذلك لابد أن تشمل جميع أقاليم الدولة لتقليل درجة التفاوت بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، ولتحقيق الاستخدام الأمثل بغية رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة لجميع السكان .

خامسا:المرونة

ويعني مبدأ المرونة قابلية السياسة الاقتصادية المخططة للتعديل سواء كان ذلك بسبب ظهور خلل في تصميمها، أو بسبب ظهور بعض المتغيرات لم تؤخذ بعين الاعتبار عند تصميم السياسة الاقتصادية، إلا أن مبدأ المرونة يجب أن يكون مبرراً بمتطلبات ضرورية تستدعي اللجوء إليها، وبالتالي ألا يكون إطاراً لعدم تنفيذ السياسة الاقتصادية المخططة[1] .

المطلب الثالث: علاقة سعر الصرف بالسياسات الاقتصادية

إن الهدف الأساسي للسياسة الاقتصادية التي تشمل على حزمة من السياسات كالسياسة المالية والنقدية وسياسة سعر الصرف بصفة عامة هو تحقيق التوازن الاقتصادي، وتتميز كل سياسة من السياسات بتأثيرها المختلف عن الأخرى كما تؤثر كل سياسة في نتائج السياسات الأخرى، ولهذا تحاول التطرق إلى نوع العلاقة الموجودة بين كل من السياسة المالية والسياسة النقدية وعلاقتهما بسياسة سعر الصرف .

أولا: سعر الصرف والسياسة النقدية

تؤثر السياسة النقدية في أسعار الصرف من خلال عاملين أساسيين وهما معدلات نمو الناتج الحقيقي وأسعار الفائدة الحقيقية، حيث يتأثر هذان العاملين بتغيرات الأسعار في أسواق السلع والخدمات، فيؤدي ذلك إلى سلسلة من التأثيرات بين السياسة النقدية ومستويات أسعار السلع والخدمات ومعدلات الناتج الحقيقي وأسعار الفائدة الحقيقية ومن ثم أسعار الصرف الأجنبي[2] .

والسياسة النقدية هي تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في تحقيق التوازن الداخلي والخارجي[3]، وتؤدي السياسة النقدية التوسعية غالبا إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، والذي ينعكس على الناتج الحقيقي بالخفاض معدلات نموه وينعكس أيضا على أسعار الفائدة الحقيقية بالتدهور، وفي الحالتين تزداد الواردات وتقل الصادرات ويتأثر صافي تدفق رؤوس الأموال سلبا، حيث يدفع تصاعد معدلات

---

[1] محمد كريم قروف، **مرجع سابق**،ص06

[2] هوشيار معروف،**تحليل الاقتصاد الدولي**،دار جرير ،ط1،الأردن،2006 ، ص321 – 322

[3] ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجزائر، مصر،1998،ص173

التضخم رؤوس الأموال للهروب وذلك للبحث عن فرص أفضل للربحية، وكل هذا يضعف من قيمة سعر صرف العملة الوطنية، إذا فالتأثير قصير الأجل السياسة نقدية توسعية هو الخفاض قيمة العملة الوطنية.

و بالمقابل فإن السياسة النقدية الانكماشية تؤثر على المستوى العام للأسعار بالانخفاض مما يؤدي إلى ارتفاع كل من الناتج الحقيقي وسعر الفائدة الحقيقي وبذلك يتم تعزيز الصادرات وتقليل الواردات، هذا فضلا عن جذب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل، وهذا يؤدي على زيادة الطلب على العملة الوطنية فترتفع قيمتها.

ويمكن للسياسة النقدية أن تتخذ صيغا مختلفة للتدخل في سوق الصرف الأجنبي منها:[1]

- شراء وبيع السندات في سوق الصرف، وذلك بغرض الاحتفاظ بكميات ملائمة من الاحتياطات النقدية الدولية؛
- التأثير في أسعار الفائدة الحقيقية لتحقيق الاستقرار في سوق الصرف وذلك دون استخدام احتياطات نقدية دولية؛ سعر الصرف أنظمته، سياساته وأهدافه فرض قيود على حركة رؤوس الأموال الدولية لتفادي أو تعديل الضغوط قصيرة الأجل على أسعار الصرف، وبما يحمي الاقتصاد من التدفقات الداخلة والخارجة غير المستقرة لرؤوس الأموال وكذلك تعديل الضغوط طويلة الأجل عند ضعف العملة الوطنية.

ثانيا: سعر الصرف والسياسة المالية

تؤثر السياسة المالية في أسعار الصرف من خلال تأثيرها المباشر على الإنفاق الحكومي الصافي، والذي هو الفرق بين الإنفاق الحكومي والإيراد الضريبي، حيث أن تغير الإنفاق الصافي بالزيادة مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض الطلب الإجمالي، وهذا ما ينعكس على أسعار السلع والخدمات والأصول بمعدلات مضاعفة، وزيادة الطلب يؤدي إلى زيادة الواردات وانخفاض الصادرات حيث يوجه جزء منها إلى السوق المحلي، وهذا ما يؤثر سلبا على قيمة العملة المحلية بالانخفاض، كما أن التغير في الإنفاق الحكومي الصافي يؤدي إلى ظهور عجز أو فائض في الميزانية العامة للحكومة، وهذا ما ينعكس على كميات النقد وعلى أسعار الفائدة، ومن ثم يؤثر على الاستثمار وأسعار السلع والخدمات بالتبع، فتظهر ضغوط الانكماش والتضخم في الأسواق المحلية وتتغير أسعار الفائدة الحقيقية وينعكس كل ذلك على حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال الأجنبية، وهذا كله يؤثر على عرض العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية فتتغير أسعار الصرف[2] .

ويختلف التحليل في الأجل القصير والمتوسط عنه في الأجل الطويل، ففي الأجل القصير يمكن للتوسع المالي أن يؤثر بشكل أكبر في اقتصاد مفتوح مع سعر صرف ثابت ولكن في الأجل الطويل فإن التوسع المالي الذي يزيد الطلب الإجمالي ومن ثم يرفع مستويات الأسعار والأجور وهو ما سيقلل في نفس الوقت المخزون النقدي الحقيقي والكفاءة التنافسية السعرية ويرفع أسعار الفائدة، مما يؤدي إلى نقص الطلب على الاستهلاك والاستثمار الخاص، وبالتالي يقل صافي الإنفاق الأجنبي .

---

[1] أويابة صالح، **مرجع سابق**،ص43

[2] أويابة صالح، **مرجع سابق**،ص44

وقد تؤدي حركة رؤوس الأموال في اقتصاد مفتوح إلى إزالة تأثير السياسة النقدية قصيرة المدى والتي يمكن تنفيذها في اقتصاد مغلق، كما أن السياسة المالية لاقتصاد مفتوح في الأجل القصير تكون أقوى مما هو الاقتصاد مغلق، غير أنه في اقتصاد مغلق تقود السياسة المالية إلى نتيجتين مختلفتين للتزاحم الخارجي للأموال في الأجل القصير وهما التوسع المالي وارتفاع أسعار الفائدة، وهذا يؤدي إلى انخفاض معدلات نمو الناتج الحقيقي.

ثالثا: سعر الصرف والسياسة التجارية

يجري التمييز عادة بين نوعين من السياسات التجارية هي سياسات حرية التجارة وسياسات حماية التجارة، حيث تعمل سياسات حرية التجارة على إلغاء المحددات الإدارية والقيود الكمية والتعريفات الجمركية على التجارة الخارجية على عكس سياسات حماية التجارة التي تفرض هذه القيود[1] .

و تؤدي سياسة الحماية في البلدان النامية خاصة إلى عدة نتائج عكسية، حيث يفرض على المستهلكين منتجات محلية بنوعيات أدنى وأسعار أعلى من المنتجات المستوردة، مما يؤدي إلى اتجاه المستهلكين نحو المنتجات المستوردة سواء كان الاستيراد بطرق مشروعة قانونيا أو غير مشروعة، مما يؤدى إلى ظهور الأسواق الموازية وكذلك ظهور سعر الصرف الموازي، وكلما قل نطاق الحماية في مجال محدود فإن تأثيرها قد لا يكون كبيرا، كما يعتمد تأثير ذلك على مدى أهمية السلع الخاضعة للحماية[2] .

وتستخدم أسعار الصرف في الحماية عن طريق تثبيت سعر الصرف بقيمة أدنى من قيمته الحقيقية مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات للمستهلكين المحليين وانخفاض أسعار الصادرات للمستهلكين الأجانب مما يقلل من الواردات ويرفع من الصادرات، كذلك رقابة الدولة على سعر الصرف بتوزيعه على أوجه الإنفاق التي تراها ضرورية، وهذا يؤدي إلى ظهور الأسواق السوداء للصرف الأجنبي فيزداد تدهور قيمة العملة الوطنية.[3]

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية ومدحت محمد العقاد ،**النقود و البنوك و العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان،1979،ص 373

[2] هوشيار معروف، **مرجع سابق** ، ص333

[3] أويابة صالح، **مرجع سابق**،ص45

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

لابد للباحث قبل البدء في دراسته من الإطلاع أو استظهار الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع دراسته، وذلك بهدف ترسيخ فكرة عن دراسته وحتى يتسنى له معرفة الجوانب التي لم يتم التطرق إليها أسلافه من الباحثين من قبل وحتى تكون دراسته متميزة عن غيرها من الدراسات، وكذا تجنبا للتكرار لذا كان لزاما على الباحث أن يقف على جملة من هذه الدراسات والتي لها علاقة بمتغيرات البحث .

المطلب الأول: دراسات باللغة العربية

دراسة الدارسة لدراوسي مسعود ،بعنوان "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: 1990-2004 ،أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر سنة 2005/2006.

وقد تناول الباحث في هذه الدراسة التطور التاريخي للسياسة المالية ومدى أهميتها، كما تعرض إلى الجانب النظري الموضوع التوازن بصفة عامة والتوازن الاقتصادي بصفة خاصة، وكذلك السياسة المالية المعتمدة في تحقيق التوازن الاقتصادي وعلاقة السياسة المالية بالسياسة النقدية، أما الجزء التطبيقي فقد عالج السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 1990-2004، حيث ناقش طبيعة الوضع الاقتصادي الجزائري العام خلال فترة الدراسة، ثم تعرض بالدراسة للسياسة المالية المطبقة في الجزائر خلال الفترة 1990-2004، ثم درس موقع التوازن الاقتصادي العام من الإصلاحات في الجزائر.

وتوصلت الدراسة إلى أن الإيرادات العامة والإنفاق العام بالإضافة إلى الموازنة العامة لها دور فعال في تعديل كل من الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع فضلا عن قدرتها على ترشيد استخدام الأموال العامة وتحقيق أقصى إنتاجية، بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه هذه الأدوات في التأثير على حجم العمالة والدخل ومستويات الأسعار ومن ثم التوازن الاقتصادي العام .

دراسة أويابة صالح، بعنوان أثر التغير في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990-2009، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التجارة الدولية، سنة الجامعية 2010-2011.

هدفت هذه الدراسة الى تأثير التغير في سعر الصرف على كل من التوازن الداخلي والخارجي، وتؤثر سياسة سعر الصرف على المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل تأثيرها على موقف ميزان المدفوعات، وذلك باستخدام أدوات أهمها تعديل سعر صرف العملة استخدام احتياطات الصرف، استخدام سعر الفائدة، والرقابة على الصرف .

ووصلت الدراسة الى تحقيق التوازن الداخلي من خلال عدة مؤشرات كلية هي النمو الاقتصادي، و تخفيض البطالة والتضخم، أما التوازن الخارجي فهو التوازن في ميزان المدفوعات وتعتمد مدى فعالية سياسة أسعار الصرف على طبيعة البنية الاقتصادية للدول خاصة النامية، أما بالنسبة للجزائر فإنها مرتبطة أساسا بأسعار المحروقات في الأسواق العالمية، وقد أثر انخفاض القيمة الحقيقية للدولار من جهة وانخفاض الدولار أمام اليورو من جهة أخرى على القدرة الشرائية الإيرادات المحروقات، هذا ما أثر سلبا على مختلف المؤشرات الاقتصادية .

دراسة محمد كريم قروف، بعنوان أثر السياسات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة 1999-2014، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، السنة الجامعية 2015/2014.

تهدف هذه الأطروحة إلى دراسة أثر السياسات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1999/2014). وقد إخترنا مجموعة من المتغيرات الاقتصادية المحددة للنمو، والتي تمت الإشارة إليها ودراستها وتحليلها من قبل نظرية النمو والأبحاث التطبيقية لهذه النظرية. حيث تم دراسة أثر السياسات المالية والنقدية والتجارية الخارجية كمحددات هذا النمو في الجزائر. ومن جهة ثانية تم تقدير معادلة النمو الاقتصادي أو الناتج المحلي الخام التي استخدمتها الأبحاث التطبيقية في إطار نظرية النمو الاقتصادي.

واستخدمنا من أجل إختبار فرضيات البحث، منهج التحليل الوصفي وأسلوب الاقتصاد القياسي وتبين من نتائج الدراسة أن هناك تأثير معنوي في النمو لكل من السياسة النقدية من خلال تغير حجم العرض النقدي للكتلة النقدية، وسياسة التجارة الخارجية من خلال مؤشر حجم الصادرات الكلية، بينما كان تأثير السياسة المالية في شكل النفقات العامة سلبي في نمو حجم الناتج.

وقد أوصت الأطروحة بضرورة الإصلاح المؤسسي وتوطين التكنولوجية وتصنيع الاقتصاد وتنويع مصادر الدخل في الجزائر. أما في جانب السياسات، فقد إقترح زيادة الإنفاق الاستثماري في القطاعات المنتجة وإتباع سياسة نقدية ملائمة لنمو اقتصادي مستديم. إضافة إلى ضرورة زيادة التأثير الإيجابي للصادرات الجزائرية من أجل تحسين شروط التبادل التجاري وإستدامة التأثير الإيجابي في النمو. وأخيراً نقترح إستكمال البحث في العديد من الجوانب ولاسيما فيما يتعلق بتأثير الجوانب المؤسسية وتوزيع الدخل والفقر وتأثير التغيرات في مؤشرات سوق العمل في النمو الاقتصادي للجزائر.

دراسة دوحة سلمى، بعنوان أثر تقلبات سعر الصرف على التوازن التجاري و سبل علاجها دراسة حالة الجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2014-2015.

هدفت هذه الدراسة هو توضيح العلاقة الموجودة بين تغيرات أسعار الصرف والميزان التجاري إلى جانب إبراز تأثيرات سعر الصرف خاصة سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية التي جاءت في اطار برنامج الاصلاح الهيكلي، ودورها في تقليص العجز في الميزان التجاري، وذلك من خلال صياغة نموذج قياسي لأثر تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الميزان التجاري خلال الفترة الممتدة من جانفي 1990 إلى غاية ديسمبر 2013.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن سياسة سعر الصرف المتبعة في الجزائر لم تكن فعالة في تصحيح الاختلال في الميزان التجاري، وهذا راجع إلى طبيعة الاقتصاد الوطني الذي يرتكز على الصادرات من المحروقات والتي يخضع تسعيرها لمنظمة الأوبك .الكلمات المفتاحية سعر صرف – الميزان التجاري – تخفيض قيمة العملة المحلية رفع قيمة العملة.

المطلب الثاني: دراسات باللغة الأجنبية

دراسةNaoufel ZIADI بعنوان سعر الصرف والانفتاح والنمو الاقتصادي في المغرب العربي، مشروع الاتصال المقدم إلى المؤتمر الدولي: "الاقتصادية والاجتماعية و الجوانب البيئية لتحرير التجارة في دول المغرب العربي والشرق الأوسط،جامعة باريس الثانية عشرة، فرنسا،2007.

هدفت الدراسة على العلاقة بين سعر الصرف (السعر الفعلي الحقيقي، سوء التعديل والنظام) والانفتاح على النمو الاقتصادي في المغرب العربي. تكشف النتائج ملامح النمو المختلفة خلال الفترة 1966–2003. على الرغم من أن جزءًا من استراتيجية الانبساط الإنتاجي، لا تؤثر الاختلافات في المعدلات الفعالة الحقيقية وليس النمو في المغرب وتونس. حتى أن الانفتاح يؤثر سلباً في هذه القضية تونسي.

توصلت الدراسة الى أهمية اتباع نهج في التعامل مع هذه المشكلة سلسلة زمنية لاستخلاص الدروس الخاصة بكل بلد. هم يقترحون لتعميق التحليل للتساؤل حول المحتوى الذي سيعطى للتخصص و والانفتاح على جعل استراتيجية الاندماج في الاقتصاد الدولي أكثر فعالية.

دراسةEnzoCassino، بعنوان كيف يؤثر سعر الصرف على الاقتصاد الحقيقي؟،وزارة الخزانة النيوزيلندية،2013.

هدفت الدراسة العلاقة بين تحركات أسعار الصرف والاقتصاد الحقيقي و المجال الذي كان محور جدل كبير في السنوات الأخيرة.

توصلت الدراسة الى:

- في حين أن سعر صرف الدولار النيوزيلندي قد يكون مبالغًا فيه في الوقت الحاضر، إلا أن سعر صرف الدولار النيوزيلندي قد يكون مبالغًا فيه في الوقت الحالي وربما تكون القيمة التوازنية لسعر الصرف قد ارتفعت أيضًا، ربما بسبب ارتفاعها أسعار السلع التصديرية.
- انخفض نمو إنتاج القطاع القابل للتداول منذ منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ولكن في غضون في القطاع القابل للتداول، ارتفع النشاط في الصناعات القائمة على الموارد بقوة، في حين وانخفض إنتاج الصناعات التحويلية وصادرات الخدمات. وهذا يتفق مع وتأثيرات "المرض الهولندي"، حيث يؤدي ارتفاع أسعار السلع الأساسية إلى مزاحمة الصادرات غير السلعية.

دراسة mebarek wafa ، بعنوان ثرتغيرات سعر الصرف على أداء مؤشرات الانكشاف الاقتصادي في الجزائر (دراسة تحليلية تمتد من 2005 – 2022)،مجلة المقريزي الدراسات الاقتصادية و المالية، العدد 01،جامعة موريتانيا.2024

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر تغيرات سعر الصرف على أداء بعض مؤشرات الانكشاف الاقتصادي في الجزائري خلال الفترة (2005 – 2022)، وذلك باستخدام المنهج التحليلي وفقا لمعامل الارتباط، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية ذات الأثر الايجابي الضعيف بين سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي، وعلاقة

عكسية بين سعر الصرف والميزان التجاري وهذا يعود إلى اعتماد الجزائر على العالم الخارجي في تلبية معظم احتياجاتها، لذا لابد على الجزائر أن تعمل جاهدة على تنويع صادراتها خارج قطاع المحروقات كبديل استراتيجي للنهوض بالاقتصاد الوطني .

المطلب الثالث:مقارنة بين الدراسات السابقة و الدراسة الحالية

سيتم تحديد موقع الدراسة الحالية من خلال عرض أوجه التشابه والاختلاف بينها وبين الدراسات السابقة وذلك باختلاف طبيعة الموضوع و باختلاف المتغيرات الدراسة.

جدول رقم02:يبين دراسة مقارنة بين الدراسات المختلفة التي استعرضت الدراسة الحالية

المجال	الدراسات السابقة	الدراسة الحالية
بيئة الدراسة (مكان وزمان الدراسة)	تمت الدراسات في بيئة مختلفة العربية و الأجنبية وكانت في السنوات مابين 2005-2024	تمت الدراسة الحالية في 2023-2024
الموضوعات	تناولت الدراسات السابقة متغيرات مختلفة	تناولت الدراسة المتغيرين سعر الصرف و السياسة الاقتصادية
الأدوات المستعملة	أغلب الدراسات اعتمدت على الملاحظة و التحليل و القياس والاستبيان ووثائق المؤسسة	أعتمد هذه الدراسة على التحليل.

المصدر : اعداد الباحثة

1-أوجه التشابه :

تسعى الدراسة الحالية إلى إلقاء الضوء على سعر الصرف كأداة لتوجيه الاقتصادي وبهذا تطابقت أهداف دراستنا الحالية مع كل من دراسات.

كذلك إعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفي كما في أغلب الدراسات السابقة حيث استخدمت معظم الدراسات السابقة التحليل المعلومات ومقارنتها لكل من الدراسة الحالية و الدراسات السابقة .

2-أوجه الاختلاف:

- إختلفت دراستنا الحالية مع الدراسات السابقة في بيئة الدراسة (مكان وزمان الدراسة).
- إختلفت الدراسة الحالية عن بعض الدراسات السابقة من حيث مكان إجراء البحث وفي عينة البحث المستخدمة في الدراسة الحالية.

خلاصة الفصل الأول:

أن سعر الصرف يمثل أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، وتلعب سياسة سعر الصرف دورا كبيرا في مختلف النظم الاقتصادية، ومنه نجد أن سياسة سعر الصرف قد شهدت تطورات جوهرية أين أصبحت من بين الأدوات الهامة للدولة لتوجيه الإنتاج والإشراف على النشاط الاقتصادي وتفادي مراحل الكساد والرواج التي تعصف به بين الحين والآخر.

كما أن نظام الصرف عرف عدة محطات في تطوره من قاعدة الذهب إلى نظام صرف أكثر مرونة، الذي اتجهت معظم البلدان إلى تبنيه والتخلي عن نظام الرقابة على الصرف والتثبيت، وقوة سعر صرف عملة بلد ما هي انعكاس لقوة اقتصاده وارتفاع صادراته، وحاولت الكثير من النظريات تفسير الاختلاف في أسعار الصرف بين البلدان وكل منها لها فرضيات ومنطلقات ونتائج تختلف عن الأخرى.

وأخيرا إن سياسة سعر الصرف كانت ولا تزال محطة أنظار المهتمين بالحياة الاقتصادية كونها وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية وعلى ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة وبالتالي على التضخم والعمالة، وتستخدم الدول هذه السياسة للتحكم وتوجيه مختلف قطاعات اقتصادها بهدف تحقيق التوازن على المستوى الداخلي والخارجي ومن ثم التوازن الاقتصادي العام.

الفصل الثاني:
تحليل دور سعر الصرف كأداة لتوجيه الاقتصاد خلال الفترة من 1989 إلى 2022

تمهيد الفصل الثاني:

يحتل سعر الصرف حيزا كبيرا في الدراسات الاقتصادية، حيث يعتبر أداة الرئيسية ذات تأثير المباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية و الأسعار الخارجية، و قد تلجأ إليه الدول قصد استعادة التوازنات داخل الميزان المدفوعات الذي يظهر لنا العجز المالي للدولة اتجاه بقية دول، و الذي يمكن تسوية عجزه عن طريق رفع حجم الصادرات و الحد من الواردات و جذب رؤوس الأموال .

ولهذا تطرقنا إلى أهم التطورات و الأحداث التي عرفها الاقتصاد الجزائري من خلال تقسيم الفصل إلى:

المبحث الأول : سعر الصرف في الجزائر.

المبحث الثاني : أثر سعر الصرف على التوازن الاقتصادي خلال الفترة (1989-2022) .

المبحث الأول : سعر الصرف في الجزائر

مر الاقتصاد الجزائري بعدة مراحل منذ الاستقلال، ولكل مرحلة خصوصياتها وظروفها المحلية والدولية، وسنحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على التطور التاريخي للاقتصاد الجزائري من خلال إبراز أهم خصائص كل مرحلة من مراحله والإصلاحات خاصة في مجال الصرف، كما عرف الاقتصاد الجزائري تطبيق عدة نظم لسعر الصرف، وتميز تحديد سعر الصرف في المراحل الأولى بالطابع الإداري، وقد تأثر نظام الصرف ونظام الرقابة على الصرف بالمراحل التي مرت الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: مراحل تطور نظام الصرف في الجزائر

تميز الاقتصاد الجزائري بمروره بعدة مراحل يمكن إجمالها في ما يلي:

أولا: مرحلة ما بعد الاستقلال

اعتبرت هذه المرحلة كمرحلة انتقالية خاصة وصعبة في نفس الوقت، وكانت تعرف عدة صعوبات اقتصادية ومالية وسياسية واجتماعية، وقد اتخذت فيها اللبنات الأولية الهادفة إلى بناء الاشتراكية من خلال وضع نظام التسيير الذاتي وخلق المؤسسات الوطنية وكذلك الدواوين الوطنية، ويقتضي الاقتصاد الاشتراكي أولا تدخل القيادة السياسية من خلال التخطيط الوطني لتوجيه الأعمال الاقتصادية والاجتماعية، وتقرير استخدام مجموع الوسائل التي تملكها الأمة في الاتجاه المطلوب لتحقيق أهداف التنمية الشاملة حسب ترتيب الأولويات وفقا لما يقتضيه البناء الاشتراكي، ولتحقيق ذلك وجب التحكم في القوى الاقتصادية (وسائل الإنتاج، التمويل) للبلاد، وقد نجحت الجزائر في هذا السعي وذلك عن طريق تأميم أراضي المعمرين سنة 1963 ،المناجم سنة 1966 ،البنوك وشركات التأمين سنة 1966،بالإضافة إلى تأمينات أخرى.[1]

ثانيا: مرحلة النمو الاقتصادي (1974-1986)

وتمتد هذه المرحلة من بداية الوفرة البترولية إلى غاية ظهور أزمة المحروقات 1986 ،والتي كان سببها المتغيرات الخارجية وانعكاساتها على ميزان المدفوعات وسعر صرف العملة الوطنية ، وتقرر توظيف 100 مليار دينار بين (1974-1977) منها النصف لتقويم المحروقات ، مما أدى إلى بروز عدم التوازن لفائدة قطاع المحروقات والصناعات الثقيلة (كيماوية، ميكانيكية ..الخ)، ونظرتها لطبيعة الاستثمارات ذات الكثافة الرأسمالية والمكلفة وعدم كفاية الموارد المحلية لجأت الجزائر إلى الاقتراض من الخارج، هذا ما أدى إلى الارتفاع المستمر في حجم الديون الخارجية من سنة إلى أخرى، فبعدما كانت المديونية الخارجية تقدر بحوالي 0.95 مليار دولار سنة 1970 ،وصلت إلى 12 مليار دولار في نهاية سنة 1977 لترتفع إلى 17 مليار دولار سنة 1980.[2]

---

[1] أويابة صالح، **مرجع سابق**،ص140

[2] دراوسي مسعود،**مرجع سابق**.ص340-341

ثالثا: مرحلة الانكماش الاقتصادي (1986-1998)

إن اعتماد الجزائر على موارد المحروقات بنسبة تفوق في كل مراحل تطور الاقتصاد الجزائري 95%، أدى إلى حدوث أزمة حقيقية عندما انخفضت أسعار المحروقات في سنة 1986 وانخفضت القيمة الحقيقية للدولار، وارتفعت حجم الواردات من السلع والخدمات الضرورية والترفيهية مما أدى إلى عجز في ميزان المدفوعات وارتفاع حجم المديونية الخارجية ونسبة خدمات الدين الخارجي، وانخفضت أسعار البترول من 27 دولار للبرميل سنة 1985 إلى أقل من 14 دولار سنة 1986 ونتيجة لذلك انخفضت إيرادات الصادرات من 12.7 مليار دولار سنة 1985 إلى 7.9مليار دولار سنة 1986 ،أي بانخفاض قدر بـ 4.8 مليار دولار خلال سنة واحدة أي بنسبة 38 %مما أثر بشكل كبير على التوازن الاقتصادي خاصة ميزان المدفوعات، مما تطلب إعادة النظر كلية في السياسات الاقتصادية خاصة سياسة سعر الصرف[1] .

رابعا: مرحلة الإنعاش الاقتصادي ابتداء من 1999

إن عودة ارتفاع أسعار المحروقات ابتداء من الثلاثي الأخير لسنة 1999 أضفى نوعا من الراحة المالية على هذه الفترة تم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية تنموية، عبر عنها ارتفاع حجم الإنفاق العام ضمن ما سمي بمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، بحيث ارتفعت نسبة الإنفاق العمومي من الناتج المحلي الخام من 28.31 %سنة 2000 إلى حوالي 87.34 % سنة 2003،فمبلغ 155 مليار دولار الذي تم اعتماده خارج ميزانية الدولة لتمويل هذا البرنامج يعبر بوضوح عن رغبة الدولة في تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى، وقد تحسنت بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية بشكل ملحوظ، لعل من أهمه انخفاض الديون الخارجية المتوسطة وطويلة الأجل إلى حدود 4.88 مليار دولار سنة 2007 ، وارتفاع نسب النمو الاقتصادي إلى مستويات مقبولة، إذ بلغت نسبة 6.8 %سنة 2003 ،نفس الشيء عرفته مستويات التشغيل أين انخفضت نسبة البطالة في الجزائر، إذ سجلت الأرقام الرسمية لسنة 2007 نسبة 11.8 %أما معدلات التضخم فقد وصلت إلى أدنى مستوياتها حيث بلغت 0.33 %سنة 2000 و1.64%سنة 2005 وقد انعكس ذلك على المديونية الخارجية.

بعد التخلي عن النظام الاشتراكي والتوجه نحو اقتصاد السوق استوجب على الجزائر القيام بعدة إصلاحات في شتى المجالات خاصة في النظام المصرفي وسياسة سعر الصرف، حيث عرفت أنظمة تسعير الدينار الجزائري والصرف عدة تغيرات يمكن إدراجها فيما يلي:

[1] أويابة صالح، **مرجع سابق**،ص141

أولا: المرحلة الأولى 1964- 1973

أنشئ الدينار الجزائري في أفريل 1964 على أساس غطاء ذهبي يعادل 0.18 غرام من الذهب تعويضا عن الفرنك الفرنسي الجديد الذي تم التعامل به بعد الاستقلال مباشرة وخلال هذه الفترة كان نظام النقد الدولي مسيرا باتفاقية بروتنوودز حتى سنة 1971 حيث كان كل بلد عضو في صندوق النقد الدولي ملزما بالتصريح عن تكافؤ عملته بالنسبة إلى وزن محدد من الذهب الصافي أو بالنسبة للدولار الأمريكي.

وحددت الجزائر سعر صرفها على أساس 1دج – 1 فرنك فرنسي واستمر هذا التكافؤ إلى غاية 1969 في الوقت الذي لجأت فيه السلطات النقدية الفرنسية إلى تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي أمام الدولار الأمريكي ولم يتبعه الدينار الجزائري في التخفيض وأصبح 1دج 1.25 فرنك فرنسي في الفترة (1969) ، ولقد رافق تدهور العملة الفرنسية تراجع الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية تسديدا لقيمة الواردات الجزائرية، وارتبطت هذه الفترة بانهيار نظام بروتنوودز والتخلي عن أسعار الصرف الثابتة وتبني أسعار الصرف المعومة، أي تغيير نظام تسعير الدينار[1].

جدول 1 :تطور تسعيرة الدينار الجزائري مقابل الفرنك الفرنسي (1964_1974)

السنة	1964	1965	1966	1967	1968	1969	1970	1971	1972	1973	1974
لتسعيرة دج/FF	1	1	1	1	0.884	0.886	0.889	0.887	0.921	0.871	0.871
النسبة المئوية	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: مسعود بود خدخ، **تأثير نظام الصرف على التوازنات الكلية للاقتصاد، دراسة حالة الجزائر** ، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة دالي إبراهيم، 2010، ص 168

ثانيا:المرحلة الثانية (1974- 1986) الربط بسلة من العملات

بعد انهيار نظام بروتنوودز وتعميم نظام تعويم الصرف على المستوى الدولي، لجأت الجزائر إلى ربط عملاتها على أساس سلة تتكون من 14 عملة دولية، حيث تعطى كل عملة وزنا داخل السلة يعتمد على نسبة الواردات مع الشركاء الرئيسيين إلى إجمالي التجارة، وتتكون هذه السلة من(الدولار الأمريكي، الدولار الكندي الفرنك البلجيكي، الفرنك الفرنسي الفرنك السويسري، المارك الالماني الليرة الايطالية، الجنيه الاسترليني الكرون الدانمركي ، الكرون النرويجي، الكرون السويدي الفلورين الهولندي البسيطة الاسبانية، الشيلنغ النمساوي).

[1] سلمى دوحة، **مرجع سابق**،ص 160

حيث يقوم البنك المركزي بمراجعتها دوريا، والهدف من هذا النظام هو ضمان استقرار الدينار، فارتفاع قيمة عملة معينة داخل السلة يعني انخفاض العملات الأخرى بالنسبة لتلك العملة والعكس[1]، ويقوم البنك المركزي بحساب سعر الصرف الدينار بالنسبة إلى العملات المسعرة من قبل البنك المركزي باتباع الخطوات التالية:

- حساب التغيرات النسبية للعملات المكونة لسلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الامريكي.
- حساب سعر الصرف اليومي للدولار الامريكي بالنسبة للدينار الجزائري حساب المتوسط المرجح للتغيرات النسبية للعملات التي تتكون منها سلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي.

وبعد اعتماد هذه الخطوات يتم حساب أسعار صرف الدينار الجزائري بالنسبة للعملات الأخرى المسعرة من طرف البنك المركزي والتي تحسب بطريقة أسعار الصرف المتقاطعة.[2]

ثالثا:مرحلة تعديل الدينار الجزائري (1987 – 1994)

نتج عن التدهور المفاجئ لسعر البترول سنة 1986 ، دخول الاقتصاد الوطني أزمة حادة . مما استوجب إجراء إصلاحات نقدية ومالية جذرية تهدف إلى إعادة الاعتبار إلى وظيفة تخصيص الموارد، وذلك على لابد ان تتبعها اجراءات لتحقيق الاستقرار النقدي في الداخل. ولقد تمت عملية تعديل معدل صرف الدينار وفقا الصعيدين الداخلي والخارجي، أي أن الاجراءات المتخذة استهدفت تحقيق الاستقرار النقدي في الداخل[3]، وكانت للطرق الاتي ذكرها:

1. الانزلاق التدريجي:

قامت هذه الطريقة على تنظيم انزلاق تدريجي و مراقب، وطبق خلال فترة طويلة نوعا ما امتدت من نهاية سنة 1987 الى غاية سبتمبر 1992 ، حيث انتقل معدل صرف الدينار 4.9 دج / $ في نهاية 1897 الى 17.7 دج /$ في نهاية مارس1991.

2.التخفيض الصريح :

طبقت هذه الطريقة بعد ان اتخذ مجلس النقد والقرض في نهاية سبتمبر 1991 قرار بتخفيض الدينار بنسبة 22 بالنسبة للدولار، وهذا ليصل الى 22.5 دينار للدولار الواحد، ولقد تميز سعر صرف الدينار بالاستقرار حول هذه النسبة لغاية شهر مارس من سنة 1994 ، ولكن قبل ابرام الاتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولي، أجرى تعديل طفيف لم يتعد نسبة 10% وكان هذا القرار تهيئة لقرار التخفيض الذي اتخذه مجلس النقد والقرض بتاريخ

---

[1] فاطمة الزهراء بن طالب، **أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة قياسية لحالة الجزائر 2010-1970** ، مذكرة ماستر مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2013. ص 19.

[2] لحلو موسى بوخاري، **سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية**، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2010، ص 292.

[3] حورية مغربي، **دور سياسات سعر الصرف في تحديد أسعار الفائدة – دراسة حالة الجزائر**– "، مذكرة ماستر مالية واقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2013، ص 95

10/04/1994 بتخفيض نسبة 40.17 % وعلى ضوء هذا القرار أصبح سعر صرف الدينار 36 دج / $ للدولار الواحد.[1]

جدول 2: تطور سعر الصرف الرسمي للدينار مقابل الدولار الأمريكي للفترة (1987 -1994)

السنة	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994
سعر الصرف دج/$	4.849	5.914	7.608	8.957	18.472	21.336	23.345	35.058

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي، الموقع الإلكتروني http://www.databank.wordbank.org تاريخ الاطلاع 2024/06/01

ثالثا:المرحلة 1994 و ما بعدها

لقد لجأت الجزائر في العديد من المرات الى خفض قيمة العملة الوطنية منذ اتفاق إعادة جدولة المديونية الخارجية و اتفاق التمويل الموسع مع صندوق النقد الدولي ففي عام 1994 قامت السلطات بتخفيض الدينار في مرحلتين في المجموع 70% وذلك ما بين أفريل وسبتمر 1994 وخلال هذه السنة حدد نظام سعر الصغر بنظام التعويم المدار بين البنك المركزي و البنوك التجارية وبين 1996 و 1995 ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار بأكثر من 20 % واتبعه انخفاض بحوالي 13% من 1998-2001 ، وتواصل هذا الانخفاض خلال 16 شهر الموالية وهذا منذ أوائل 2002 ، وفي جانفي 2003 قام البنك المركزي بتخفيض قيمة الدينار بنسبة تتراوح ما بين 2% و 5% وفي سنة 2005 وصل سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الواحد على 73.36 و 91.30 بالنسبة للأورو في سنة 2006 انخفض الى حوالي 72.64 بالنسبة للدولار و 91.24 بالنسبة للأورو.[2]

[1] بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر2008،ص218

[2] محمد الناصر حميداتو، **أثر سياسة الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري _دراسة تحليلية وقياسية للفترة (1989 _2014)**، مجلة الباحث، العدد 16 ،2016 ،ص134

جدول 3: تطوير سعر الصرف الرسمي للدينار مقابل الدولار الأمريكي للفترة(1994-2022).

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
سعر الصرف دج/$	35.058	47.066	54.748	57.707	58.739	66.573	72.259	72.215	79.681	77.349
السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
سعر الصرف دج/$	72.060	73.276	72.646	69.292	64.582	72.647	74.385	72.937	77.535	79.368
السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	
سعر الصرف دج/$	80.579	100.69	109.44	110.97	116.59	119.35	126.78	135.06	141.99	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي، الموقع الإلكتروني http://www.databank.wordbank.org تاريخ الاطلاع 2024/06/01

المطلب الثاني: سياسات سعر الصرف في الجزائر

مرت سياسة الصرف في الجزائر بعدة مراحل وقوانين ومن بين هذه السياسات سياسة الرقابة وسياسة تخفيض قيمة العملة وفي هذا المطلب سوف نتطرق لكل منهما.

أولا: سياسة الرقابة على الصرف في الجزائر

تعني الرقابة على الصرف رقابة الدولة عن طريق البنك المركزي والبنوك التجارية المختلفة على التعامل في الذهب والعملات الأجنبية، وبذلك يكون للدولة رقابة على شراء وبيع العملات الأجنبية، وتتبع الدولة الرقابة على الصرف عندما ترغب في التحكم في أسعار العملة الوطنية في الأسواق الدولية، كما يتبع نظام الرقابة على الصرف غالبا لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات أو الأحوال التي تفشي فيها الدول هروب رؤوس الأموال إلى الخارج[1]، وتميز نظام الرقابة الجزائري حين بدأ تطبيقه سنة 1963 عن غيره بالخصائص التالية:

- مراقبة التدفقات النقدية في السوق الدولية وتأثيرها على الدينار من أجل المحافظة على استقرار أسعار صرف الدينار الجزائري.
- إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني بتوجيه وسائل الدفع الخارجية المتاحة من أجل تمويل النشاطات ذات الأولوية.

[1] محمد فايزة، **اختلال سعر الصرف الحقيقي فعالية سعر الصرف الموازي دراسة قياسية لحالة الجزائر 1974- 2012**، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، اقتصاد قياسي بنكي ومالي، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2015 ،ص 100

ولقد من نظام الرقابة على الصرف بالمراحل الأساسية التالية:

1.الرقابة على الصرف قبل قانون 90-10 :ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى ما يلي:

أ.مرحلة حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية (1963-1970)

كان هدف السلطات في هذه المرحلة هو حماية اقتصادها الناشئ و النهوض به من خلال العمل على توسيع شبكة العلاقات الاقتصادية مع الخارج، وتم استخدام عدة أدوات لتنظيم الرقابة على الصرف تمثلت في:

- **نظام الحصص** :حيث يجب على كل العمليات التي تتم بالعملة الصعبة أن تحصل على ترخيص من قبل وزارة المالية و الهدف من هذا الاجراء هو إعادة توجيه الواردات حسب قدرات كل منطقة، والحد من السلع الكمالية والادارة الجيدة للعملة، وحماية الانتاج الوطني وتحسين وضع الميزان التجاري.
- تنويع العلاقات التجارية وإبرام العديد من الإتفاقيات الثنائية مع مختلف الدول من أجل توسيع مجال المبادلات التجارية وتحقيق المزيد من الاستقلالية.
- الاحتكار المباشر للتجارة الخارجية بواسطة مجموعة من المؤسسات الوطنية المسيرة مباشرة من طرف الدولة[1].

ب.المرحلة الثانية(1971-1977)

تمثل هدف الرقابة خلال هذه المرحلة بتحقيق هدفين أساسيين هما تحديد سعر صرف الدينار بغرض الحفاظ على استقراره و استقلاله اتجاه العملات القوية جعل الاقتصاد الوطني بعيدا عن تقلبات الاقتصاد العالمي وعزله عن تقلبات الاسواق و الاسعار العالمية.

ج .مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1978-1987)

شهدت هذه المرحلة مصادقة المجلس الشعبي الوطني على قانون احتكار الدولة للتجارة الخارجية حيث يتم إقصاء الوسطاء من هذا المجال، إضافة إلى إدخال إصلاحات جذرية على الوظيفة البنكية بموجب القانون المتضمن استعادة البنك المركزي لدوره . كبنك للبنوك حيث تم وضع نظام بنكي على مستويين وذلك بالفصل بين البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض ونشاطات البنوك التجارية.

2.الرقابة على الصرف بعد قانون (90-10)

إن الرقابة على الصرف من صلاحيات البنك المركزي لكن في الجزائر لم تخول هذه الصلاحية للبنك المركزي إلا في العشرية الأخيرة، بعد ذلك صدر قانون النقد والقرض الذي نص على المبادئ العامة للرقابة على الصرف كجزء من الهدف العام من هذا القانون، والذي يتمثل في إعادة تنظيم النظام النقدي ونظام القرض للاقتصاد.

---

[1] بربري محمد لمين ،**الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية دراسة حالة الجزائر** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تقود ومالية، جامعة الجزائر، 2011 ، ص 224

إن البنك المركزي من خلال قانون النقد والقرض أصبح يعرف ببنك الجزائر، وهو مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي التام بحيث لا يخضع للمحاسبة العامة المراقبة مجلس المحاسبة، وذلك من أجل تجسيد سياسة نقدية ومالية جديدة ، يتبع بنك الجزائر القواعد المادية التي تطبق في المحاسبة التجارية بحيث يعتبر تاجرا في علاقته مع الغير تتمثل مهامه في إطار قانون 10/90 كما يلي:

- تنظيم التداول النقدي؛
- مراقبة و تنظيم الصرف؛
- تسيير المديونية الخارجية؛
- تسيير المديونية الخارجية.

كما حدد هذا القانون صلاحية مجلس النقد و القرض في مجموعة من النقط أهمها مراقبة الصرف وتنظيم سوقها بالإضافة إلى رقابة لاحقة للبرنامج العام للتجارة الخارجية إلى جانب إنشاء لجنة الاقتراض مقرها في البنك المركزي ومهمتها مراقبة قروض الخارجية خاصة تلك التي تفوق المليون ين دولار وفي سنة 1995 أنشأت سوق ما بين البنوك ووفقا لذلك أصبح للبنوك التجارية حق التعامل فيما بينها العملات الأجنبية بيعا وشراء وتساهم بما نسبته % 50% من عائدات الصادرات من غير المحروقات، كانت تسلم في السابق لبنك الجزائر كما أصبح بإمكانها التمتع بوضع الصرف أو النقد الأجنبي توضع كودائع لدى بنك الجزائر مقابل فوائد تتطابق والفوائد السائدة في سوق المالية الدولية[1].

ثانيا: سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري

يواجه الاقتصاد الجزائري اختلالات اقتصادية كبيرة. واعتبارا بأن أسعار الصرف تعتبر أهم وسيلة لمعالجة هذه الاختلالات، عمدت الحكومة الجزائرية إلى تخفيض العملة الوطنية في عدة مناسبات، وخاصة قيمتها الخارجية أمام العملات الارتكازية، وذلك للأسباب التالية[2]:

- عجز شبه دائم في ميزان المدفوعات بداية من 1975 الذي يتميز بحساب جاري يتراوح بين عجز وفائضو ميزان رأسمال في عجز مستمر ؛
- التآكل المستمر لاحتياطات الصرف مقابل مديونية خارجية ثقيلة ؛
- عجز الميزانية والذي كان سمة الاقتصاد الجزائري حيث بلغ أقصاه سنة 1993 بحوالي 190 مليار دج إلا أن زيادة الإنفاق الجاري دعت إلى ضرورة القيام بإجراءات لتقليص هذا العجز ؛
- أن تقييم الدينار بأكثر من قيمتها والرقابة المشددة عليها جعلت من سوق الصرف الموازي يظهر ويزدهر لتلبية طلبات المتعاملين، حيث أدى تطوره إلى نشوء سعر صرف متعدد في الجزائر وهو مخالف لما نص

[1] بربري محمد لمين ، **مرجع سابق**، ص 224

[2] هجيرة عبد الجليل، **أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري – دراسة حالة الجزائر**– ، مذكرة ماجستير مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة تلمسان، 2011_2012، ص 77– 78.

عليه قانون النقد والقرض والتخفيض يمكن القضاء على السوق الموازية أو على الأقل تقليص نشاطها وزيادة القدرة الشرائية للمواطنين، وقد عمدت لتخفيضها في إطار تحقيق ما يلي:

- مواجهة أسعار الصرف المغالي فيها؛
- الحيلولة دون ارتفاع سعر الصرف الحقيقي لتحقيق تصحيح شامل للأسعار ؛
- المحافظة على القدرة التنافسية لمنتجي السلع الوطنية وتوسيع أسواق الصادرات، ومن ثم الزيادة في النمو الاقتصادي الوطني؛
- إدارة سعر الصرف و تحسين فعالية نظام الصرف الأجنبي.

ويمكن القول أن الهدف الرئيسي من سياسة تخفيض العملة الوطنية هو إعادة التوازن الميزان المدفوعات وذلك بزيادة الصادرات وتخفيض من الواردات ، حيث حاولت الحكومة الجزائرية منذ سنة 1990 معالجة مشاكل العجز في ميزان المدفوعات وإعادة التوازن له، لأن عملية التخفيض تؤدي إلى إحداث تغيرات على أسعار كل من الصادرات والواردات، وهذا ما يعرف بنظرية المرونات، وذلك من خلال التركيز على تطور الميزان التجاري وعلاقته بعملية التخفيض بالاعتماد على دراسة مرونتي الصادرات والواردات.

مرونة الصادرات نظريا فإن تخفيض سعر العملة الوطنية يؤدي إلى زيادة الصادرات من السلع الوطنية مما يخلق زيادة في النمو الطلب الخارجي عليها، وبالتالي زيادة في حجم الصادرات الوطنية وانخفاض في واردات الدولة من السلع والخدمات، مما ينتج عنه تخفيض العجز في الميزان التجاري.

فإن أول شرط لنجاح التخفيض من جانب الصادرات هو تمتع الطلب الخارجي على الصادرات والعرض الداخلي لها بمرونة كبيرة، وفي الجزائر يشكل هيكل الصادرات عائقا حقيقيا أمام هذا الشرط، حيث لا يتمتع هذا الأخير بالمرونة الكافية التي تتجاوب مع عملية التخفيض، بل وشبه منعدم المرونة على بعضها.

فصادرات الجزائر تتميز بسيطرة قطاع المحروقات عليها بنسبة لا تقل عن الـ 90% من متحصلات التصدير بالعملة الصعبة، وهذا القطاع لا يعد مرنا أبدا لسعر الصرف لا انخفاضا ولا ارتفاعا لأن العرض والطلب عليه محدد من السوق الدولي والدول المنظمة " كالجزائر تعد من الدول المتلقية لقيمة حصتها الواجب انتاجها وبالتالي فليس بإمكانها لا الرفع ولا التقليل من قيمة صادراتها من المحروقات استجابة لتغير الأسعار[1].

أما ما تبقى من نسبة الصادرات، فهي خارج قطاع المحروقات، وهي كذلك لا تتميز بمرونة كافية خاصة من ناحية العرض الداخلي نظرا لمحدودية القطاع الإنتاجي وعدم تنوعه، فأغلب هذه المنتجات ذات قيمة إضافية بسيطة وليست ذات جودة عالية تمكنها من المنافسة في الأسواق الخارجية، وما تبقى فهو من صادرات بعض المواد الأولية والتي مهما كانت مرنة تجاه الطلب الخارجي فهي لا تحقق التغيير المنشود نظرا لضعف نسبتها ضمن الصادرات الأخرى.

[1] محمد الناصر حميداتو، **مرجع سابق**،ص135

وعليه يمكننا القول بأن الاعتماد على سياسة تخفيض قيمة الدينار تعتبر إلى حد ما غير مجدية نظرا لعدم مرونة العرض الداخلي ولا الطلب الخارجي على الصادرات الجزائرية ومن غير المؤكد الحصول على نتائج ايجابية من هذه العملية إلا إذا تم إحداث ثورة إنتاجية وتغيير شامل في هيكل الصادرات .

مرونة الواردات من الناحية النظرية تؤدي عملية تخفيض قيمة العملة الى ارتفاع أسعار الواردات مقومة بالعملة الوطنية و بالتالي ينقل الطلب المحلي والأجنبي نحو السلع المحلية، وإن تخفيض العملة من جانب الواردات يعتمد نظريا على وجود مرونة معتبرة للطلب الداخلي على الواردات، إلا أن هذا الأخير كذلك غير متوفر في الاقتصاد الجزائري لأن تركيبة الواردات كلها من السلع الضرورية أو المدخلات الإنتاجية وبالتالي فإن التخفيض في قيمة العملة سيجعل من تغير مرونة الطلب عليها أمرا صعبا من ناحيتين، السلع الضرورية لا غنى وبالتالي سوف يستمر استيرادها زاد سعرها أم نقص وخصوصا التي ليس لها بدائل محلية أما المدخلات الصناعية والتكنولوجيات فارتفاع سعرها بالعملة المحلية الناتج عن خفض قيمة العملة سيثقل كاهل المنتج بتكلفة إضافية وارتفاع الأسعار المحلية ولربما يلغي الأثر المرجو من التخفيض بزيادة كلفة المنتج والذي يراهن عليه بالانخفاض لزيادة التصدير.[1]

بالإضافة إلى كل هذا تحوي الواردات جزءا من السلع الكمالية وسلع الرفاهية والتي تعتبر عديمة المرونة نظرا لارتباط اقتنائها بفئات معينة، وهي تستعملها وإن ارتفع ثمنها، ولذا يمكننا الحكم على أن سياسة التخفيض من المحتمل جدا أن لا تنقص من قيمة الواردات حتى وان كانت مكلفة بالعملة الوطنية للأسباب المذكورة آنفا، وبالتالي المزيد من التدفقات النقدية نحو الخارج ويبقى الاقتصاد يعاني من تحمل هذا النزيف.

[1] محمد الناصر حميداتو، **مرجع سابق**، ص136

المبحث الثاني : أثر سعر الصرف على التوازن الاقتصادي في الجزائر

شهد نظام الصرف في الجزائر منذ سنة 1986 تعديلات عديدة تزامنت أغلبها مع الإصلاحات الاقتصادية، وكان الهدف منها إعطاء القيمة الحقيقة الداخلية والخارجية للدينار الجزائري ليواكب التطورات التي تشهدها

المطلب الأول: النمو الاقتصادي، التضخم و البطالة

أولا: تطور معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (1989-2022)

سنتطرق في هذا المطلب إلى تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة المدروسة (1989-2022)

جدول 04: تطور معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 1989-2022

السنة	معدل النمو%
1989	4.4
1990	0.8
1991	-1.2
1992	1.8
1993	-2.1
1994	-0.9
1995	3.8
1996	4.1
1997	1.1
1998	5.1
1999	3.2
2000	3.8
2001	3.01
2002	5.6
2003	7.2
2004	4.3
2005	5.9
2006	1.6
2007	3.3
2008	2.3
2009	1.6
2010	3.6

2011	2.8
2012	3.3
2013	2.7
2014	3.7
2015	3.7
2016	2.7
2017	3.1
2018	0.8
2019	1.9
2020	1.9
2021	3.4
2022	3.2

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي، الموقع الإلكتروني http://www.databank.wordbank.org تاريخ الاطلاع 2024/06/05

شهدت فترة الدراسة تذبذبات في معدل النمو الاقتصادي يمكن تفسيرها بالتقلبات الحادة في أسعار النفط وأزمات المالية العالمية حيث كان النمو الإقتصادي ضعيفا سنة 1990 بنسبة 0.80% وبعدها شهد نسب سلبية خلال السنوات 1991 و 1993 وسنة 1994 لينتعش قليلا بعدها سنة 1995 ويسجل نسبة إيجابية قدرت ب 3.98%، حيث أن الجزائر شرعت في تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي حيث وقعت الحكومة على هذا البرنامج في شهر أفريل من العام 1994، وبالرغم من الإرتفاع الذي سجلته أسعار النفط خلال هذه سنة 1999 بعد قرار الأوبك بخفض الانتاج ورغم إرتفاع قيمة العائدات بمقدار 80 مليار دينار جزائري أي بمقدار 1.2 مليار دولار فإن نسبة النمو سجلت تراجعا بمقدار 1.9% عن سنة 1998 .

ومع تحسن أسعار النفط إبتداء من عام 2000 عاودت معدلات النمو إرتفاع بمستويات بسيطة نسبياً فكانت النسب إيجابية ومتقاربة حيث وصلت أقصى معدل لها عام 2003 بحوالي 7.2% بسبب أن الصادرات الجزائرية شهدت تحسنا كبيرا مقارنة بالسنوات الماضية ويعود ذلك إلى ارتفاع عائدات قطاع النفط الناتج عن إرتفاع أسعاره، ثم إنخفضت نسبة النمو الإقتصادي إلى 4,3 % سنة 2004، وابتداءا من شهر جوان 2014 عانى الإقتصاد الجزائري من أثر إنهيار أسعار النفط، حيث عرف عجز في الميزانية وفي الحساب الجاري الخارجي مما أدى هذا إلى انخفاض في قيمة العملة الوطنية مقابل الدولار الأمريكي ، لكن بقيت نسبة النمو الاقتصادي شبه مستقرة مقارنة بالسنوات التي قبلها حيث سجل قيمة تقدر ب 3.7 % سنة 2014 و 3.1 % سنة2017 و 3.2 % سنة 2022.

يعتبر النمو الاقتصادي أهم مؤشر لقياس الأداء الاقتصادي والذي يعبر عن الزيادة الكمية في اجمالي الناتج الوطني إذ يعطي صورة أولية على اتجاهات الأداء الاقتصادي فإذا كانت معدلات النمو ايجابية متزايدة عبر

فترة زمنية معينة فإنها تدل على الأداء الجيد للاقتصاد الوطني ونجاعة السياسة المطبقة، أما إذا كانت معدلات النمو متذبذبة أو سالبة دل ذلك على الأداء غير كفؤ للاقتصاد الوطني ، والذي لم يكن قويا بالدرجة المتوقعة خلال فترة الدراسة، إذ تبين أن قطاع المحروقات لايزال يمثل أحد المكونات الرئيسية للناتج المحلي الخام بحيث تظهر حاجة الاقتصاد الجزائري إلى تنويع مصادر دخله وبناء اقتصاد مستقر يرتكز على قاعدة متنوعة من الموارد الاقتصادية.

ثانيا: تطور معدل التضخم خلال الفترة (1989-2022)

شهدت هذه المرحلة في البداية معدلات تضخم مرتفعة وذلك بسبب المشاكل الاقتصادية التي سادت في سنوات التسعينات ولكن مع دخول الألفية الثانية عادت الحياة الاقتصادية والراحة المالية للبلد كنتيجة موضوعية للزيادة في الطلب العالمي على المواد الطاقوية، وتسجيل الخزينة العمومية لموارد مالية ضخمة بعد أن تم ضخ جزء لا يستهان به في قنوات الإنتاج والاستثمار.

وفيما يلي جدول يوضح تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة المدروسة (1989-2022)

جدول05: تطور معدل التضخم خلال الفترة 1989-2022

السنة	معدل التضخم %
1989	9.3
1990	16.7
1991	25.9
1992	31.7
1993	20.5
1994	29
1995	29.8
1996	18.7
1997	5.7
1998	5
1999	2.6
2000	0.3
2001	4.2
2002	1.4
2003	4.3
2004	4
2005	1.4
2006	2.3

2007	3.7
2008	4.9
2009	5.7
2010	3.9
2011	4.5
2012	8.9
2013	3.3
2014	2.9
2015	4.8
2016	6.4
2017	5.6
2018	4.3
2019	2
2020	2.4
2021	7.2
2022	9.3

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي، الموقع الإلكتروني http://www.databank.wordbank.org تاريخ الاطلاع 2024/06/05

يلاحظ من خلال الجدول أن معدل التضخم عرف تذبذبا بين الإرتفاع والإنخفاض خلال هذه الفترة، حيث شهد معدل التضخم ارتفاعا كبير وهذا من سنة 1990 الى 1995 حيث وصل إلى29.8 % وكان هذا نتيجة سياسة التثبيت والتعديل الهيكلي، ومنذ سنة 1996 الى سنة 2000 إنخفض معدل التضخم ليصل الى 0.3% وهي أدنى مستوياته، وهذا نتيجة الإصلاحات المتبعة وفعالية السياسة النقدية المنتهجة وضبط الأسعار والموارد والكتلة النقدية في الاقتصاد.

ففي سنة 2001 وصل معدل التضخم الى 4.2 % وكان ذلك نتيجة ضخ كتلة نقدية تدخل في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي وارتفاع الأجور، زيادة على ذلك تم ضخ مبالغ معتبرة من طرف الخزينة للبنوك، وقد سجل معدل التضخم إنخفاضا سنة 2002 مقارنة بسنة 2001 حيث وصل4.2 إلى 1.4 % لكن الإستمرار في البرنامج الإستثماري وزيادة مداخيل الأسر رفع معدل التضخم في 2003 ليصل إلى4.3 %.

وقد إنتهجت السلطة النقدية سياسة حازمة المراقبة ومحاربة التضخم، ورغم هذه السياسة فقد عاود الارتفاع وذلك في سنة 2004 حيث وصل معدل 4 % نتيجة ارتفاع نفقات الدولة في إطار الحد الأدنى للأجور إضافة إلى ضعف الإنتاج الفلاحي الذي تسبب في إختلال بين العرض الكلي والطلب الكلي، لكن تلك السياسة الحازمة المحاربة التضخم كانت مجدية في عامي 2005 و 2006 حيث إنخفض التضخم 1.4 إلى 2.3 % على التوالي،

لكن ما لبثت أن تستقر الأسعار حتى ارتفعت في 2007 ليصل معدل التضخم3.7 % نتيجة زيادة أسعار المواد الغذائية وخصوصا الزراعية منها نظرا لإنخفاض الإنتاج الفلاحي في هذا العام وبسبب ارتفاع أسعار السلع المستوردة نتيجة لإرتفاع الأسعار عالميا في هذا العام، وقد عاود معدل التضخم الارتفاع أيضا في 2008 و 2009 ليصل على التوالي الى4.9 % و 5.7% وهذا راجع الى نفس الأسباب التي أدت إلى ارتفاعه في2007 سنة .[1]

ومع بداية سنة 2010 تمت المصادقة على قانون المالية التكميلي القاضي بإحتواء ضغوط التضخم من خلال إلغاء كافة الفروض الإستهلاكية بما فيها قروض السيارات مما أسفر عن تباطؤ المستوى العام للأسعار إلى 3.9 %عام 2010 إذ يعزى تراجع الضغوط التضخمية في الجزائر عام 2010 إلى إنكماش مستويات الطلب المحلي وتراجع الأسعار العالمية للسلع الأولية والأساسية والمحاصيل الزراعية والمعادن بدرجة ملحوظة مقارنة بأسعار عام 2008.

عاودت وتيرة التضخم إلى الإرتفاع سنة 2011 و 2012 إلى حدود 4.5 % و 8.9 % على التوالي لسببين هما النمو السريع وارتفاع الكتلة النقدية إضافة إلى ارتفاع أسعار المنتجات الفلاحية المستوردة، أما سنة 2013 و 2014 فقد سجلت معدلات التضخم إنخفاضا مقارنة بالسنوات السابقة حيث وصلت على التوالي 3.3 % و 2.9%، وهذا راجع لتطبيق سياسة نقدية صارمة حيث أدخل بنك الجزائر ابتداء من منتصف جانفي 2013 أداة جديدة السياسة النقدية وهي إسترجاع السيولة لستة أشهر بمعدل تسعيرة قدرها 1.5% بهدف إمتصاص أكثر السيولة المستقرة في المصارف .

أما سنتي 2015 و 2016 فإرتفع التضخم في الجزائر حيث وصل إلى 4.8 % و 6.4 % على التوالي، وهذا نتيجة لتدهور سعر صرف الدينار مع زيادة الطلب على الواردات، وساهم انخفاض أسعار صادرات المحروقات في زيادة الضغوط التضخمية في الداخل بحيث جعل الاقتصاد يواجه صعوبات من أهمها جمود الأجور حيث يكون من الصعب تخفيض الأجور بعد ارتفاعها.[2]

أما سنة 2017 و 2019 انخفاض التضخم في الجزائر حيث وصل إلى 5.6 % و 2% على التوالي، ويعود انخفاض معدلات التضخم في هذه الفترة نتيجة انخفاض الأسعار وكذلك انخفاض الطلب على السلع والخدمات الأمر الذي يؤدي انخفاض الانفاق وهذا بدوره يقلل من عرض الأموال في السوق المحلية بحيث يشجع ذلك الناس على حفظ أموالهم في البنوك والحصول على فوائد أعلى مقابل هذه الودائع .

---

[1] تقرير بنك الجزائر حول وضعية الاقتصاد العالمي وتطور الاقتصاد : الكلي في الجزائر 2010، ص: 10 http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/interventions/APN2010.pdf تاريخ الاطلاع 08 /2024/06

[2] تقرير بنك الجزائر حول وضعية الاقتصاد العالمي وتطور الاقتصاد : الكلي في الجزائر 2017 ، ص: 15 http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/interventions/APN2010.pdf تاريخ الاطلاع 08 /2024/06

أما سنة 2020 و 2022 ارتفاع التضخم في الجزائر حيث وصل إلى 2.4% و 9.3 % على التوالي، كانت الزيادة الأخيرة في معدلات التضخم حول العالم مفاجأة للكثيرين. وحتى منتصف عام 2022، تجاوز التضخم الكلي (سعر جميع السلع والخدمات) والتضخم الرئيسي (ما عدا أسعار الغذاء والطاقة) كثيرا المستويات المستهدفة في معظم الولايات.

ثالثا: تطور معدل البطالة خلال الفترة (1989-2022)

عرفت الجزائر تذبذبات في معدلات البطالة نتيجة تشابك العديد من الظروف والعوامل لاسيما المتعلقة بالاقتصاد الوطني من جهة والسياسات المتبعة من جهة أخرى دون إهمال تأثير النمو الديمغرافي الذي انتقل من 11.6 مليون بعد الاستقلال الى 45.4 مليون نسمة في 2022 و من المتوقع أن يصل الى 46 مليون نسمة سنة 2023 والذي كان له تأثير كبير على سوق العمل حيث أدى الى الاختلال بين الطلب والعرض .

وفيما يلي جدول يوضح تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة المدروسة (1989-2022)

جدول06 : تطور معدل البطالة خلال الفترة 1989-2022

السنة	معدل البطالة %
1989	18.1
1990	19.7
1991	21.2
1992	23.8
1993	23.2
1994	24.36
1995	28.1
1996	27.99
1997	26.41
1998	28.13
1999	29.29
2000	28.89
2001	27.3
2002	25.66
2003	23.72
2004	17.65
2005	15.25
2006	12.27
2007	13.79

2008	11.33
2009	10.17
2010	9.96
2011	9.96
2012	10.97
2013	9.83
2014	10.6
2015	11.76
2016	10.5
2017	11.7
2018	11.6
2019	11.4
2020	13
2021	12.7
2022	11.6

المصدر : من إعداد الطالب بناء على بيانات الديوان الوطني للإحصاء

تميزت الفترة التسعينات بارتفاع في معدلات البطالة ، ان هذا الارتفاع الشديد لمعدلات البطالة كان نتيجة لتشابك وتظافر العديد من العوامل والظروف التي ساهمت في تغذية ظاهرة البطالة والتي يمكن حصرها في:

- التغير في السياسة الاقتصادية والاستثمارية بحثا عن الاستقرار الاقتصادي من خلال سياسة خفض الطلب الكلي عن طريق تقليص النفقات العامة وتدنية معدلات التضخم والتوجه من الاستثمار المنتج المولد للشغل الى الاستثمارات ذات الطابع الاستهلاكي، هذا من جهة ومن جهة أخرى أدت نقص الموارد الى تخفيض وكبح الاستثمارات ؛ [1]
- الإصلاحات الهيكلية التي قامت بها الجزائر مع صندوق النقد الهيكلي والتي أثرت بشكل كبير على المؤسسات الاقتصادية العمومية نتيجة اعادة الهيكلة و خصخصة المؤسسات الاقتصادية مع غلق المشاريع العمومية الخاسرة بعد فشل محاولات الانقاذ المالي ما نتج عنه تسريح ما يقارب 400000 شخص وغلق أكثر من 1000 مؤسسة عمومية خلال فترة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي 1994 بالإضافة الى غياب سياسة واضحة للتشغيل أدت الى تزايد العمل الموازي خاصة في مجال النشاط التجاري، ومما ساعد على

[1] كمال بن دقفل، **أثر بعض المتغيرات الاقتصادية عمى معدل البطالة في الجزائر**، مجلة العموم الإحصائية ،عدد7 ،2016،ص03

هذه الوضعية التسرب المدرسي حوالي 400000 الى 600000 تلميذ يغادرون المدرسة سنويا، كل هذه العوامل زادت من تفاقم البطالة خلال هذه الفترة.[1]

مع مطلع الألفية الجديدة وعلى اثر تحسن الوضعية المالية الخارجية واعتماد الجزائر على المقاربة الكينيزية القائمة على تدعيم الطلب عن طريق إجراءات تحفيزية للاستهلاك مما يساعد المؤسسات الانتاجية على مضاعفة الإنتاج بغرض تلبية هذا الطلب ومنه خلق فرص عمل جديدة [2]. فانتهاج الجزائر السياسة انفاق توسعية لمحاربة البطالة أدى إلى انخفاض معتبر لمعدلاتها حيث انتقلت من28.89 سنة 2000 الى 10.17% سنة2009.[3]في هذا الصدد، جدير بالذكر دور البرامج والاستراتيجيات التي انتهجتها الدولة للقضاء على البطالة في هذه الفترة ، كبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004) و البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005 -2009) أين أولت اهتمامها أكثر بالقطاع الخاص من خلال اصدار قانون 2001 بشأن تنمية الاستثمار من خلال التوسع في الاستثمارات العمومية المولدة للشغل وكان الهدف منه تشجيع مختلف الانشطة الانتاجية ، تحفيز الاستثمار ومحاربة الغش والمنافسة غير المشروعة، إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما أدى الى زيادة مناصب العمل.[4]

واصلت الحكومة الجزائرية في هذه الفترة برامجها التنموية البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014) والذي ركز على المشاريع التي بإمكانها امتصاص أكبر قدر من البطالة ، برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019) كتدابير إضافية للتقليل من حدة انكماش الصادرات وبالتالي التقليل من البطالة ودعم مختلف القطاعات من صناعة وفلاحة وسياحة ، كذلك النموذج الجديد للنمو (2019-2022) والذي هدفه خلق فرص العمل والتخفيض من معدلات البطالة .

ما هو ملاحظ أن هذه الفترة عرفت تذبذبات في معدلات البطالة جراء انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية بحيث انتقل من 112 دولار سنة 2011 الى 54 دولار سنة 2017 ما سبب تضاعف العجز في الميزانية وتراجع في الانفاق العمومي على الاستثمارات المولدة لمناصب الشغل حيث تم تجميد العديد من المشاريع وتقليص التوظيف العمومي مما سبب تراجع في النشاط الاقتصادي[5]، بالإضافة الى مبادرة السلطات في بعض الاصلاحات

---

[1] طارق بن خليف، محمد بن سليمان، **اثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكمية عمى البطالة**، مجلة المنتدى للدراسات و الأبحاث الاقتصادية، عدد1،2017،ص10

[2] زينب طواف، **نمذجة قياسية البطالة في الجزائر باستخدام نموذج Ardl خلال الفترة 1985-2022**، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية، العدد02، 2023،ص110

[3] صارة شريفي، **دراسة تحليلية لظاهرة البطالة خلال الفترة 1966-2017** ،مجلة دراسات اقتصادية، مجلد5، عدد2، 2018، ص194

[4] زينب طواف، **مرجع سابق**،ص111

[5] صارة شريفي، **مرجع سابق**، ص194

الهيكلية لتنويع الاقتصاد والحد من الاعتماد على المورد الواحد، فمع زيادة الأزمة سنة 2017 كان على السلطات تنفيذ القانون المالي والذي نص على الزيادة في الأسعار الخاصة والاستهلاكية وزيادة معدلات الضرائب المفروضة.

غير أنه حتى اليوم وبعد الانتقال الى الاقتصاد السوق لا يزال قطاع المحروقات هو المهيمن في الاقتصاد ووزن تطاعات الأخرى ضعيف في الاقتصاد وعدم تنمية القطاع الخاص، اضافة الى التضخم هذه المؤشرات سببت في ارتفاع معدلات البطالة في الجزائر لتصل الى11.7 %سنة 2017.

بعد تفشى فيروس كورونا سنة 2019 اضطرت كل الدول في أنحاء العالم الى انتهاج نظام البطالة الجزئي ليس لأسباب اقتصادية ولكن لأسباب صحية، مست كل القطاعين العام والخاص ، ما أجبر المؤسسات على الغلق وهذا ما أثر على معدلات البطالة لتصل الى 13 % سنة 2020.[1]

المطلب الثاني: ميزان المدفوعات

أولا: ميزان المدفوعات

يعرف ميزان المدفوعات بأنه السجل الإجمالي التي تدون به كل العمليات مع العالم الخارجي ولا يختلف ميزان المدفوعات في هيكله عن غيره من موازين مدفوعات باقي الدول لا من حيث ما يعكسه من وضع اقتصادي خاص بالجزائر .

ثانيا: تطور معدل ميزان المدفوعات خلال الفترة1989-2022

تميز الاقتصاد الجزائري في منتصف الثمانينات بالتدهور المستمر في ميزان المدفوعات وذلك راجع لسببين هما: السبب الأول يتعلق بالميزان التجاري الذي شهد تدهورا كبيرا في معدلات التبادل لأسعار البترول وارتفاع حجم الواردات، أما السبب الثاني يرجع إلى الهيكل الغير الملائم للديون الخارجية للبلاد.

وفيما يلي جدول يوضح تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة المدروسة (1989-2022)

جدول07: تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 1989-2022

السنة	ميزان المدفوعات
1989	-0.6
1990	8.4
1991	1.04
1992	0.23
1993	-0.01
1994	-4.38

[1] زينب طواف، **مرجع سابق**،ص111

1995	6.32
1996	-2.09
1997	1.16
1998	-1.71
1999	-2.38
2000	7.57
2001	6.19
2002	3.66
2003	7.47
2004	9.25
2005	16.94
2006	17.74
2007	29.55
2008	36.98
2009	3.86
2010	15.58
2011	20.06
2012	12.05
2013	0.13
2014	-5.88
2015	-27.54
2016	-26.03
2017	-21.76
2018	-33.7
2019	5.9
2020	-2.5
2021	-1.47
2022	18.64

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن ميزان المدفوعات عرف تذبذبا ملحوظا خلال الفترة 1989-2022 ، حيث سجل ميزان المدفوعات نسبا سلبية وذلك راجع الحصيلة الصادرات الجزائرية وذلك لتراجع أسعار النفط ولانخفاض أسعار البرميل من النفط مع الاستقرار في الصادرات الغير النفطية والتي تعتبر قيمتها ضئيلة جدا .[1]

وعند تحليلنا لتطور ميزان المدفوعات نلاحظ أنه في فترة التسعينيات انخفاضا ملحوظا، إذ حدث عجز في ميزان المدفوعات لسنتي 1993و1994 وصل إلى ثم0.01- الى 4.38- م.د على التوالي، وبالتالي فإن زيادة الواردات من جهة ونقص الصادرات من جهة أخرى سيؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات .

سنة 1995 وصل إلى حوالي 6.32م.د ثم في سنة 1996 وصل إلى حوالي2.09-م.د و سنة 1997 وصل الى1.16 مما عاد بالإيجاب على ميزان المدفوعات ليشهد انخفاضا سنة 1998وصل إلى حوالي1.71-م.د ثم إلى سنة 1999 وصل العجز إلى 2.38-م.د وذلك بسبب انخفاض أسعار المحروقات، وابتداء من سنة 2000حتى سنة 2012 سجل ميزان المدفوعات فائضا ، شهدا انخفاضا في الفائض 2013 سنة كنتيجة لتدهور أسعار البترول متأثرة بالأزمة المالية العالمية سنة 2008 ،ثم ابتداء من سنة 2014إلى يومنا هذا حدث عجز متتالي في ميزان المدفوعات بسبب تدني أسعار البترول وخاصة مع تفشي فيروس كورونا سنة2019 وسنة2020 الحالة التي أدت إلى انهيار الوضع الاقتصادي وتراجعه تماما

جدول يوضح تطور الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة المدروسة (1989-2022)

جدول08: تطور الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1989-2022

السنة	الميزان التجاري
1989	2.14
1990	3.11
1991	4.67
1992	1.3
1993	0.8
1994	-1.84
1995	-2.24
1996	1.25
1997	1.45
1998	-0.91

[1] قداري أسماء، خياطي أمينة أسماء، **دراسة أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على سعر الصرف في الجزائر باستخدام ال ARDL في الفترة (1980-2017)**، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص إدارة مالية، جامعة ابن خلدون -تيارت- 2018 - 2019 ،ص63

1999	0.02
2000	8.93
2001	7.06
2002	4.37
2003	8.84
2004	11.12
2005	21.72
2006	28.95
2007	30.64
2008	34.45
2009	0.41
2010	12.16
2011	19.70
2012	17.41
2013	1.15
2014	-9.27
2015	-27.29
2016	-26.21
2017	-22.09
2018	-4.53
2019	-6.11
2020	-1.23
2021	1.17
2022	2.66

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر

الميزان التجاري الذي يعتبر عنصر أساسي بالنسبة بميزان المدفوعات، وفي تحليلنا للميزان التجاري نلاحظ أنه في فترة التسعينيات انخفاضا ملحوظا، إذ حدث عجز في الميزان التجاري لسنتي 1994و1995حيث وصل إلى 1.84-م.د ثم إلى 2.24-م.د على التوالي، وبالتالي فإن زيادة الواردات من جهة ونقص الصادرات من جهة أخرى سيؤدي إلى عجز في الميزان التجاري .

وقد حقق الميزان التجاري فائضا لسنة 1996وصل إلى حوالي 1.25م.د ثم في سنة 1997وصل إلى حوالي 1.45 م.د وذلك نتيجة اتخاذ السلطات إجراءات تعديلية لتخفيض سعر العملة المحلية بالإضافة إلى انعقاد اتفاقية مع صندوق النقد الدولي، حيث قامت الجزائر ببذل الجهود للانتقال إلى اقتصاد أكثر انفتاحا وأكثر اعتمادا على

قوى السوق، وإبرام الاتفاقية للقرض الموسع وارتفاع أسعار البترول لسنة 1997، ليشهد انخفاضا سنة 1998وصل إلى حوالي م.د ثم إلى سنة 1999 وصل العجز إلى 38,2م.د، في حين سجل أيضا الميزان التجاري عجز سنة 1998وصل إلى حوالي 0.91-م.د وذلك بسبب انخفاض أسعار المحروقات، وابتداءً من سنة 2000حتى سنة 2013سجل الميزان التجاري فائضا رغم انخفاضا في الفائض سنة2009 كنتيجة لتدهور أسعار البترول متأثرة بالأزمة المالية العالمية سنة 2008 ،ثم ابتداءً من سنة 2014إلى يومنا هذا حدث عجز متتالي في الميزان التجاري.

خلاصة الفصل الثاني:

قد اتخذت الجزائر عدّة اصلاحات في سبيل تحقيق اقتصاد زاهر ومتطور خلال فترة التسعينات في اطار التحرير المالي الذي يدخل ضمنه برنامج التعديل الهيكلي، حيث استطاعت تحقيق نتائج ايجابية خاصة على المستوى النقدي أين كان لأسعار الصرف نصيب معتبر وأيضا مع بداية الألفية الثالثة عرفت المؤشرات المالية الاقتصادية تحسنا ملحوظا، مما أدى إلى تغير توجه السياسة الاقتصادية المنتهجة، حيث يعتبر سعر الصرف من أهم الوسائل التي تعتمد عليها الأسواق المالية النقدية في تسيير مختلف الموارد المتاحة، لذا وجب ضع استراتيجية سليمة في تحديده وذلك من ناحية التأثير على مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي بحيث يمكننا القول أن أسعار الصرف تتغير من فترة إلى أخرى فيوجد هناك انخفاض وارتفاع لها، وهذا راجع لعدم دقة التوقعات والتنبؤات المستقبلية ، وكذلك بالنسبة للمؤشرات الاقتصادية سواء الداخلية أو الخارجية، ويعود ذلك التغير أيضا للظروف الاقتصادية باختلافها، فمن ناحية تأثير وتأثر سعر الصرف مع بعض المتغيرات الاقتصادية والتي تتمثل في التضخم و النمو الاقتصادي و البطالة وهما مؤشري داخليين وكما هو الحال أيضا وميزان المدفوعات مؤشر خارجي، فيؤثر سعر الصرف بالإيجاب والسلب على هذه المتغيرات، حيث أن كل مؤشر من هذه المؤشرات يتأثر بالتقلبات المفاجئة التي تمس الاقتصاد فتأثر إما بالإيجاب أو بالسلب، في حين أن الدولة هنا تتدخل في سعر الصرف وتأثيره على هذه المتغيرات، ففي حالات تقوم برفع وفي حالات أخرى تقوم بخفضه وهذا ما ينعكس بالسلب والايجاب على المتغيرات الاقتصادية الكلية وخاصة عند تفشي فيروس كورونا أين يتدهور النشاط الاقتصادي ككل.

الخاتمة

الخاتمة

يُعتبر سعر الصرف أداة أساسية تربط الاقتصاد المحلي بالعالمي، وهو يلعب دورًا محوريًا في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد. كما يزداد تأثيره على أسعار التصدير والاستيراد، مما يجعل له أهمية كبيرة لأي اقتصاد. يؤثر سعر الصرف على المتغيرات الاقتصادية الكلية، بما في ذلك التنمية الاقتصادية، تنشيط الصناعات التصديرية، وزيادة الدخل الوطني. هذه العوامل تنعكس مباشرة على التوازن الداخلي للدولة من خلال التحكم في نسب التضخم، النمو الاقتصادي، وامتصاص البطالة، بالإضافة إلى تأثيره على التجارة الخارجية وميزان المدفوعات.

كان الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو محاولة الإجابة عن سؤال محوري: كيف يساهم سعر صرف الدينار الجزائري في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي؟ ويتعلق هذا بتحقيق التوازن الداخلي والخارجي من خلال تحسين أداء الصادرات وكبح الواردات، وقد تم ذلك بالتوازي مع الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من قبل المؤسسات الدولية.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج مهمة:

1. لم يكن لتخفيض قيمة الدينار الجزائري تأثير إيجابي كافٍ على تنمية الصادرات، إذ أن ارتفاع مداخيل الجزائر كان مرتبطًا بارتفاع أسعار النفط، وهو عامل خارجي.

2. سعر الصرف يمثل أداة رئيسية لربط الاقتصاد المحلي بالعالمي وتعزيز التوازن الاقتصادي.

3. تعتبر سياسة سعر الصرف أداة فعالة لإعادة توازن ميزان المدفوعات من خلال آليات السوق وتدخل الدولة في الوقت المناسب.

4. التغيرات الدورية لمؤشرات الاقتصاد الكلي تؤثر وتتأثر ببعضها البعض، مما يبرز أهمية الدور الحكومي في تنظيم الاقتصاد.

5. الاختلالات الاقتصادية في الجزائر نتجت عن تأثيرات خارجية، مثل تقلبات أسعار النفط، بالإضافة إلى سياسات اقتصادية غير ملائمة تم تطبيقها في السنوات السابقة.

اختبار الفرضيات:

- تأكدت الفرضية العامة التي تشير إلى تأثير سعر الصرف على توازن السوق من خلال تحقيق توازن في ميزان المدفوعات، سواء عبر تخفيض العجز أو تحقيق فائض.

الفرضيات الجزئية:

1. يُعتبر سعر الصرف من الأدوات الاقتصادية الأساسية التي تساعد في تحسين ميزان المدفوعات عبر تحفيز الصادرات وتقليل الواردات، لكن ذلك يعتمد على توفر شروط ملائمة مثل الرقابة الصارمة على الصرف.

2. تساهم سياسات سعر الصرف في تحقيق التوازن الاقتصادي من خلال ضبط التجارة الخارجية وزيادة الاستثمارات، بما يتماشى مع الأوضاع الاقتصادية المحلية.

3. تتوقف فعالية سياسة سعر الصرف على مدى تكامل المتغيرات الاقتصادية الكلية، مثل تأثيره على التجارة الخارجية واستقرار الاقتصاد الكلي.

التوصيات:

بناءً على النتائج المتوصَّل إليها، يمكن تقديم التوصيات التالية:

1. تفعيل السياسات الاقتصادية الكلية بجانب السياسات النقدية لمعالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الجزائري.

2. تنويع مصادر الدخل الوطني من خلال توسيع قاعدة الإنتاج بعيدًا عن الاعتماد المفرط على النفط.

3. العمل على استقرار سعر صرف الدينار عبر الحفاظ على معدل تضخم منخفض واستثمار احتياطات الصرف بحكمة

4. بناء اقتصاد مرن ومتنوع يقلل من تأثير الصدمات الخارجية، مما يعزز من توازن ميزان المدفوعات.

آفاق البحث:

هذه الدراسة تفتح آفاقًا لمزيد من البحث حول:

1. تأثير تغيرات سعر الصرف على الصادرات غير النفطية.

2. دور السياسات المالية والنقدية في تحسين ميزان المدفوعات خلال الفترة (2020–2030).

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1-الكتب

- أحمد زكي يدوي، **معجم المصطلحات الاقتصادية**، دار الكتاب المصري، مصر ، 1985
- أحمد فريد مصطفى،الاقتصاد النقدي و الدولي، مؤسسة شباب الجامعة،مصر، 2009
- بن الزاوي عبد الرزاق، **سعر الصرف الحقيقي التوازني**،دار اليازوري للنشر والتوزيع،ط1، الأردن،2018
- جميل محمد خالد، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، الأكاديميون للنشر و التوزيع، ط1،الأردن،2014
- سمير فخرى نعمة، **العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011
- سيمون برنييه، **أصول الاقتصاد الكلي**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،ط1،بيروت، لبنان، 1989
- ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجزائر، مصر،1998
- رواء زكي الطويل، **الاقتصاد السياسي**،دار زهران للنشر والتوزيع،ط1، الأردن، 2010
- رضا العدل، **التحليل الاقتصادي والجزئي**، مكتبة عين الشمس، مصر، 1996
- عبد الحميد عبد المطلب، **السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي**، مكتبة زهراء الشرق القاهرة، 1997
- عبد القادر متولي، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن، 2010
- عبد الله عقيل جاسم، **المدخل الى التخطيط الاقتصادي**،الجامعة المفتوحة،طرابلس،1997
- فليح حسن خلف،**الاقتصاد الكلي**،عالم الكتاب الحديث،ط1، الأردن،2007
- محمد رشدي ابراهيم مسعود، **توحيد العملات النقدية و أثره في اقتصاد الدول المتقدمة و النامية**، دار النشر الجامعات،ط1،القاهرة، 2010.
- محمد عبد الله شاهبن، **أسعار صرف العملات العالمية و أثرها على النمو الاقتصادي**،دار حميثرا للنشر والتوزيع،ط1،الأردن،2018
- محمد عبد العزيز عجمية ومدحت محمد العقاد ،**النقود و البنوك و العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان،1979
- موسى سعيد مطر و آخرون، **التمويل الدولي**، دار صفا للنشر و التوزيع، دار صفا للنشر و التوزيع، ط1، الأردن،2008
- منى عويس عبلة الأفندي، **التخطيط للتنمية الإجتماعية**، دار النهضة المصرية القاهرة، 1997
- لحلو موسى بوخاري ، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي، مكتبة حسين العصرية للطبعة والنشر والتوزيع،ط1، بيروت، لبنان ، 2010
- نعمت الله نجيب وآخرون، **مقدمة في الاقتصاد**، الدار الجامعية، لبنان، 1990

- وليد عبد الحميد عايب ، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي**،مكتبة حسين العصرية، بيروت،2010
- هوشيار معروف،**تحليل الاقتصاد الدولي**،دار جرير ،ط1،الأردن،2006

2-الأطروحات و المذكرات

أ-الأطروحات

- بربري محمد لمين ،**الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية دراسة حالة الجزائر** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تقود ومالية، جامعة الجزائر، 2011.
- جمال مساعدية، **أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر دراسة قياسية للفترة1996-2016**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث، تخصص: تجارة دولية وتنمية مستدامة، 2018/2019
- سلمى دوحة، **اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجية دراسة حالة الجزائر** ، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تجارة دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015.
- دراوسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: 1990 -2004**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005.
- عبد الله بلوناس، **الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة الى السوق و مدى تحقق أهداف السياسية الاقتصادية**، اطروحة مقدمة لنيل دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004-2005
- محمد كريم قروف، **أثر السياسات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة 1999-2014**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2014-2015.

ب-المذكرات

- أويابة صالح، **أثر التغير في سعر الصرف على التوازن الاقتصاد دراسة حالة الجزائري 1990-2009**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التجارة الدولية، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، 2010-2011
- حورية مغربي، **دور سياسات سعر الصرف في تحديد أسعار الفائدة – دراسة حالة الجزائر**- "، مذكرة ماستر مالية واقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2013.
- فاطمة الزهراء بن طالب، **أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة قياسية لحالة الجزائر -1970 2010** ، مذكرة ماستر مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2013.
- قداري أسماء، خياطي أمينة أسماء، **دراسة أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على سعر الصرف في الجزائر باستخدام ال ARDL في الفترة (1980-2017)**، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص إدارة مالية، جامعة ابن خلدون -تيارت- 2018 – 2019

- محمد فايزة، **اختلال سعر الصرف الحقيقي فعالية سعر الصرف الموازي دراسة قياسية لحالة الجزائر 1974-2012**،مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، اقتصاد قياسي بنكي ومالي، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2015 .
- مسعود بود خدخ، **تأثير نظام الصرف على التوازنات الكلية للاقتصاد، دراسة حالة الجزائر** ، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة دالي إبراهيم، 2010
- هجيرة عبد الجليل، **أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري – دراسة حالة الجزائر-** ، مذكرة ماجستير مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة تلمسان، 2011_2012.

3-المجالات و الدوريات

- بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر2008
- جميلة الجوزي، **ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، المجمد 11، العدد 11، 2012
- صارة شريفي، **دراسة تحليلية لظاهرة البطالة خلال الفترة 1966-2017** ،مجلة دراسات اقتصادية، مجلد5، عدد2، 2018
- زينب طواف، **نمذجة قياسية البطالة في الجزائر باستخدام نموذج Ardl خلال الفترة 1985-2022**، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية، العدد02، 2023
- عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003
- كمال بن دقفل، **أثر بعض المتغيرات الاقتصادية عمى معدل البطالة في الجزائر**، مجلة العموم الإحصائية ،عدد7، 2016
- طارق بن خليف، محمد بن سليمان، **اثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكمية عمى البطالة**، مجلة المنتدى للدراسات و الأبحاث الاقتصادية، عدد1،2017،ص10
- محمد الناصر حميداتو، **أثر سياسة الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري _دراسة تحليلية وقياسية للفترة (1989 _2014)**، مجلة الباحث، العدد 16، 2016

5-موقع الالكتروني

http://www.databank.wordbank.org